الحكاية بكل من (مَن، وأيّ، وما) الاستفهامية المزيدة ببعض حروف، وحكمها من حيث البناء والإعراب

إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي

عضو هيئة التدريس بكلية التربية والعلوم الإنسانية

جامعة طيبة

الملخص :

اشتمل البحث على ما يأتي :

المقدمة: وفيها تعريف بالبحث، وحدوده، ودواعي دراسته، والإشارة إلى محتوياته . ومنهج إعداده .

محوري الدراسة الرئيسين:

• الأول: المحكي وحركاته، وعلاقتها بالبناء والإعراب في الدرس النحوي.

• الثاني: صور الحكاية بمن وأي وما المزيدة بالحروف، وحكمها الإعرابي.

ولكل محور منهما بعض مسائل تفصيلية، يعقبهما خاتمة ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

ويعنى البحث: بدراسة نموذج من نماذج الحكاية ببعض الجمل الإنشائية، وهو الحكاية بكل من (من – أي – ما) المزيدة بكل من (همزة الاستفهام في أولها، فالألف واللام، ثم ياء النسب)، ليقال : (آلمني) ؟ او : (آلأيوتي)؟ او (آلمائي) ؟ وغيرها من صور الحكاية بها، الدالة على المسؤول عن نسبه أو صفته، من حيث العدد أو الجنس والإعراب . وبيان موقف النحويين من حكم هذا النموذج بصوره المتعددة من حيث البناء والإعراب، بوصفه من المشكل الإعرابي.

ومن أهداف البحث: بيان ما لهذا النحو من الحكاية من مميزات لغوية ونحوية وبلاغية. وإجلاء ما يكتنفه من غموض في كتب التراث النحوي. وإكمال ما نقص من مسائله وأحكامه وجمعها. وتجديد العهد به، وإحياؤه بصوره الممكنة، للإفادة منه في الاستعمال الحياتي، نطقا وكتابة . وتزويد مكتبة الدراسات اللغوية والنحوية به، لافتقارها إليه.

مصادر البحث ومراجعه: تعتمد دراسة موضوع البحث على كتب التراث النحوي المتقدمة، التي عنيت بدرس الحكاية في اللغة العربية، وما يمكن أن يضاف إليها من المراجع النحوية المتأخرة والحديثة .

خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته : وفيها إجمال أهم المسائل والأحكام اللغوية والنحوية العامة والخاصة الواردة في البحث، ثم أهم ما استخلص منه من نتائج، وما يحتاج إليه من توصيات . ومن ذلك:

- العربية لا تقتصر في أسلوب الحكاية على إيراد الكلم أو الكلام على حاله دون تغيير في حروفه وحركاته على نحو مباشر فحسب، بل يمكن لها أن تحكي نسب أو صفة اسم معرفة من الأسماء عند معرفته دون معرفة نسبه أو صفته، ليقال – مثلا - : (آلمني) ؟ أي : أهو القرشي أو الظريفي ؟ حكاية لمن قال : (رأيت زيدا)، وغير ذلك من الصور، التي يسأل بها عن النسب أو الصفة، حكاية للتأنيث، والتثنية، والجمع، والإعراب رفعا ونصبا وجرا، باسم الاستفهام (من) المزيد بالحروف المشار إليها قبل، أو بالاسمين الآخرين (أي) و (ما)، حسب نوع المسؤول عن نسبه أو صفته من حيث كونه عاقلا أو غير عاقل. بخلاف الحكاية بنحو : (من زيد) ؟ إذا قيل: (رأيت زيدا)، الخاصة بالسؤال عن العلم نفسه لا عن نسبه أو صفته .
- وأن جميع صور الحكاية في أسماء الاستفهام الثلاثة المزيدة بالحروف معربة، بالرغم من أن أصل كل من (من) و(ما) منها مبنية، لكن عوملت معاملة المعرب بإجراء حركات الإعراب عليها - أصلية كانت أم فرعية – لما زيدت عليها الحروف، وذلك على إتباعها لما قبلها، مع جواز الاستئناف بها بالرفع. ومن النحويين من أطلق القول بإجراء الخلاف في حكمها من حيث البناء والإعراب، لكن لم نجد إلا القول بإعرابها، ولا مجال للقول ببنائها، لعدم تضمنها معنى الحرف أو شبهها به، وكذلك لا يقال فيها بالواسطة بين البناء والإعراب، بوصفه اتجاها مرفوضا عند المحققين من النحويين.
- وأن لهذا النحو من الحكاية مميزات لغوية ونحوية وبلاغية، التي لا تكاد تتوافر في كثير من نماذج الحكاية، من حيث غناه بالتحليل اللغوي والنحوي، ودقة التعبير به، والإيجاز في نطقه وكتابته، وجدته الباعثة على استظرافه وإيثار

استعماله، بالرغم من أن بعض صور الحكاية فيه من أقيسة بعض النحويين، التي لم تسمع عن العرب.

- وأن هذا النحو من الحكاية حبيس الكتب التراث النحوي، المحتاج إلى إظهاره، بين يدي المتكلمين بالعربية، من خلال اشتمال بعض مناهج التعليم على صوره ولو على هيئة جرعات نحوية متتالية لتوظيفه في لغة الكلام والكتابة.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

فتعد العربية غنية بالمسائل النحوية، ذات الارتباط الوثيق بباب المبني والمعرب في النحو العربي، ومنها الحكاية، التي اشتملت على كثير من النماذج النحوية، ذات المسائل والأحكام المتعددة، حتى بات لها فيه باب خاص في كثير من المصنفات النحوية.

وموضوع هذا البحث يمثل نموذجا من بعض أضرب الحكاية، بوصفه من النماذج المحكية ببعض الجمل الإنشائية، بكل من اسم الاستفهام (مَن) أو (أيّ) أو (ما) غير المزيدة بعامة، والمزيدة ببعض حروف على وجه الخصوص، التي لم تلق عناية خاصة عند عدد من النحويين، الذين ضمنوا بعض مصنفاتهم بباب الحكاية، دون إشارتهم إليها، والتي من صورها أن يقال في الحكاية: (آلمنيّ) ؟ مثلث الياء رفعا ونصبا وجرا – في حكاية نسب العاقل أو صفته غالبا – أو يقال: (الأيْويّ) ؟ كذلك، أو : (آلمائيّ) ؟ أيضا - حكاية بهما لنسب غير العاقل أو صفته - ، وقد اشتركت جميعها بسبقها بالألف واللام، ثم ألحق بها ياء النسب في هذا النحو من الحكاية، وفي أغلبها من حكايات المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث – على نحو ما سيرد في صور هذا

النموذج من الحكاية - ، مع ملاحظة إمكان سبقها بهمزة الاستفهام وإمكان حذفها منها، للتخفيف، والاستغناء بما فيها من استفهام .

فهذا النحو من الحكاية يستدعي البحث فيه، من حيث مدى صلته بمفهوم الحكاية اصطلاحا عند النحويين، وعرض أقوال من عني منهم ببعض مسائله، وتفصيل صور التعبير به، ودراسة حكمه الإعرابي كغيره من نماذج الحكاية، التي استوقفت بعض النحويين، للنظر في حكمها الإعرابي من حيث البناء والإعراب، مع دراسة مدى إمكان القول بالواسطة، بوصفه اتجاها مقولا به في بعض نماذج الحكاية، على ما سنشير إليه في موضعه من البحث .

ولعل ما يساق من جوانب تدعم القول بأن لهذا النحو من الحكاية – بأسماء الاستفهام الثلاثة المزيدة بالحروف – مجموعة من القيم اللغوية والنحوية، إذ تتضمن هذه الأسماء الثلاثة- (آلمنيّ) و(الأيويّ) و(آلمائيّ) وأخواتها – بعضا من الحروف، التي يعهد وجودها في الأسماء المعربة لا المبنية، مما يدعو إلى الوقوف على ما ركبت منه، هي والحروف المزيدة في أولها وآخرها . النحو الذي يجعلنا أمام :

- ثلاثة من أسماء الاستفهام، اثنان منها مبنيان أصلا، وآخر معرب .
- وحرفين مزيدين في أولها، هما : همزة الاستفهام الداخلة على استفهام أيضا، والألف واللام بعدها، ثم ياء النسب في آخرها، التي يمكن أن يتصل بها حروف أخرى، حين التأنيث، والتثنية والجمع بنوعيهما، في بعض الأسماء الثلاثة، أو في جميعها .
- مدى إمكان سبق بعض الحروف للأسماء الثلاثة أو بعضها، و مدى إمكان أن يلحق بها أو ببعضها ما بقي من الحروف أو من بعضها .
- وظيفة هذه الحروف في الحكاية بهذه الأسماء الثلاثة، و أثرها في الحكم عليها بالبناء أو الإعراب .
- صور متعددة من التراكيب النحوية المثيرة للانتباه، والداعية إلى إمعان النظر فيها .
- أجناس متعددة، من حيث الإفراد والتثنية والجمع، و التذكير والتأنيث .

- أحوال إعرابية، حين الحكاية بهذه الأسماء المزيدة بالحروف، في صورها كلها، وما يتبع ذلك من علامات أصلية وفرعية .
- إشكالات أخرى، من أهمها : عدم توافر بعض المعلومات النحوية التي يحتاجها هذا النوع من الحكاية، مما يدفعنا إلى البحث وإكمال ما نقص بطريق القياس النحوي، خدمة للعربية، والمتكلمين بها .
- ثم أمام البحث عن الحكم الإعرابي لهذه الأسماء المحكية – وهي مزيدة بالحروف - ، من حيث البناء والإعراب على وجه الخصوص .

فكل تلك القيم اللغوية والنحوية تدعو إلى إمعان النظر في هذا النوع من الحكاية، وإمكان الاستفادة منه في حياتنا اللغوية بعامة، وفي الدرس النحوي بخاصة، حتى وإن لم يشع استعماله في المسموع من كلام العرب .

وبالإضافة إلى ما سبق، ثمة أسباب أخرى دعت الباحث إلى تناول هذا النحو من الحكاية بالدراسة، من أهمها :

١. خلو مكتبة الدراسات اللغوية والنحوية من دراسة خاصة لهذا النوع من الحكاية، الذي اكتفت بعض المصنفات النحوية بالإشارة إليه، دون تفصيل لمسائله وأحكامه التي يحتاج إليها على نحو نظري وتطبيقي .
٢. تجديد العهد بهذا النوع من الحكاية بصوره الممكنة في الاستعمال الحياتي، حيث يخلو قاموسنا اللغوي منه، ويغيب عن الدرس النحوي . فلعل إعداد بحث فيه – بجمع ما تفرق من معلوماته ومسائله، وبإجلاء ما شاب بعضها من غموض، وإكمال ما نقص من بعض جوانبه، وبإخراجه في صورة تليق به – يحقق الفائدة منه إن شاء الله تعالى .
٣. صياغة موضوع البحث في إطار خاص به، يجمع ما تناثر منه من مسائل وأحكام متفرقة فيما بين أيدينا من مصنفات التراث النحوي، التي أغفل كثير منها كثيرا من تفصيلات هذا النوع من الحكاية. ثم تزويد مكتبة الدراسات اللغوية والنحوية به.

وقد رأيت من المناسب في عرضي لموضوع الدراسة – تتبعه تاريخيا لدى من عني به من النحويين، مع الوصف والتحليل والتعليق ما أمكن، ثم تناوله من خلال محورين رئيسين، هما :

المحور الأول: المحكي وحركاته، وعلاقتها بالبناء والإعراب في الدرس النحوي .

المحور الثاني: صور الحكاية بكل من: (مَن وأي وما) المزيدة بالحروف، وحكمها الإعرابي.

ولكل محور منهما بعض مسائل، سيرد بيانها في موضعها من الدراسة، متبعين بخاتمة الدراسة، وبفهرس لمصادرها ومراجعها، وآخر لمحتوياتها.

محورا الدراسة :

المحور الأول : المحكي وحركاته، وعلاقتها بالبناء والإعراب في الدرس النحوي

يطلق لفظ (المحكي) على كل ما يحكى من الكلم أو الكلام وما في حكمهما في أسلوب نحوي محدد، يعرف عند النحويين بأسلوب الحكاية، الذي يساق فيه المحكي على حاله من الحروف وحركاتها بخاصة، دون أدنى تغيير فيها، الأمر الذي يستوقف المعرب للبحث في حكم إعراب هذا المحكي، ونوع حركته أيضا، بوصفه تركيبا نحويا مرتبطا ارتباطا وثيقا بما عرف في الدرس النحوي بالبناء والإعراب . حيث العوامل النحوية ومعمولاتها في التركيب، فما كانت حركته أثراً مباشراً للعامل كان من المعرب على اللفظ، وما لم تكن كذلك كان من المعرب على تقدير الحركة، أو من المبني الذي يعرب محله أو موضعه لا لفظه.

ولعل من المناسب تأسيس دراستنا على أهم مصطلحاتها ومعطياتها اللغوية والنحوية، للانطلاق بعدئذ إلى البحث في نموذج الحكاية موضع الدراسة، وما اشتمل عليه من صور، وما تحتمله من أحكام إعرابية. حيث نستهل دراستنا بإجمال التأسيس فيما يأتي:

١. الحكاية والبناء والإعراب في اللغة والاصطلاح.
٢. أضرب الحكاية في العربية بعامة، والحكاية بأدوات الاستفهام بخاصة.
٣. المحكي وحركاته، وحكمها من البناء أو الإعراب.

١) الحكاية والبناء والإعراب في اللغة والاصطلاح:

نشأت هذه المصطلحات الثلاثة من النظر في تركيب الكلم العربي، والبحث في مدى استجابة كل قسم منه لتأثير العوامل النحوية الداخلة عليه، الواقع على آخرها لفظا أو تقديرا، أو أن يقع على محلها أو موضعها، وبهذا النهج من العمل كان من الكلم – أو ما يقوم مقامه – ما هو معرب، وما هو مبني، وما هو محكي، وكان لهذه المصطلحات الثلاثة حركات في الدرس النحوي، تنهض ببيان كل منها على حدة.

فما مفهوم كل من الحكاية والبناء والإعراب في اللغة والاصطلاح؟ وهل ثمة التقاء أو افتراق بين كل منها؟

الحكاية في اللغة مصدر، وفعلها الماضي (حَكَى)، ومضارعه (يَحْكِي)، وفي لغة (يَحْكُو)، فإذا قيل: (حَكَوْتُ عنه الكلام)، فمعناه عند الفيروزابادي: نقلته [١]، وإذا قيل: (حَكَيتُ فِعلَه وحاكيتُه) فالمعنى عند الجوهري : فعلت مثل فعله وهيئته، وإذا قيل: (فلان يَحكي الشمسَ حُسنا ويحاكيها)، فالمحاكاة هنا بمعنى المشابهة[٢] أو: المماثلة – كما عند ابن جمعة [٣] - ، وعند ابن الخباز بمعنى : المشاكلة، حتى قال: (وبهذا المعنى هي عند النحويين)[٤] .

أما الحكاية في المفهوم الاصطلاحي فيمكن أن نجده عند سيبويه في قوله : (هذا باب الحكاية: التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) [٥] ، فعدم التغيير لا يكون فحسب في حكاية الأسماء، وإنما يشمل حكاية الجمل على حالها أيضا، بوصفها ضربا من أضرب الحكاية عند النحويين[٦].

وفي تعريف ابن جمعة للحكاية اصطلاحا ما يفيد الشمولية، حيث يقول: (وفي الاصطلاح تأدية اللفظ المسموح مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير) [٧] ، وقريب منه تعريف العكبري لها، في قوله: (أن يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان عليه قبل ذلك)[٨] ، التعريفِ الذي يشمل حكاية الاسم وحكاية ما يقوم مقامه من التراكيب أو ما شابهها حين نقلها على حالها دون تغيير، وهكذا هي الحكاية اصطلاحا فيما يفهم من تعريفات كل من ابن عصفور[٩]، وابن عقيل[١٠]، والفاكهي على وجه الخصوص في شرحه لتعريفها، حيث قال: (بأن يُأتى باللفظ على الوجه الذي أتى به المتكلم، من غير تقديم ولا تأخير، سواء كان المحكي مفردا أو جملة، هذا هو الأصل)[١١] ، وعلى نحو أوسع يعرف بعض المحدثين الحكاية بقوله: (عند النحاة ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه وكتابته في وضع جديد على هيئته، من غير تغيير شيء من حروفه أو حركاته)[١٢].

ثم إن من المحدثين أيضا من يشير إلى نوعين من الحكاية، أحدهما حكاية اللفظ[١٣]، ومنه الحكاية في النموذج موضع الدراسة في هذا البحث.

فلعله من مفهوم الحكاية اصطلاحا يتضح أن ثمة محكيا في جملة الحكاية، وله حركات، اختلف في جعل بعضها من حركات البناء أو حركات الإعراب، مما يعني أن للحكاية بعامة علاقة وثيقة بين هذين المصطلحين، البناء والإعراب، ولابد من تعريفهما.

فالبناء في اللغة من المادة المعجمية (ب . ن . ى)، ومن معانيه التي ذكرها ابن منظور: أنه نقيض الهدم[١٤] . وعند الفاكهي: وضع شيء على آخر، لغرض الثبوت[١٥].

وفي الاصطلاح النحوي يعرفه الزجاجي بقوله: (ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه) [١٦] ، وقريب منه ما ذكره العكبري، مضيفا إلى ذلك: (لزوم آخر الكلمة سكونا أو حركة)[١٧] ، ويعرفه ابن مالك بقوله: (ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكاية ... فهو بناء)[١٨] ، وبهذا التعريف – كما يذكر

الفاكهي – يكون البناء لفظيا عند من يقول بذلك، أما على القول بأنه معنوي فيعرفه الفاكهي بقوله: (لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال)[١٩] . ومن ذلك يفهم أن ما لا يقبل من كلم العربية المركبة في كلام يحسن السكوت عليه – تأثير العوامل النحوية الداخلة عليه – لا ظاهرًا ولا تقديرًا - ، وظل على حركته في أي سياق، فإنه يكون بهذا مبنيًّا . وقد أخرج ابن مالك في تعريفه السابق ما جيء به للحكاية، بوصفه عنده من غير المبنيات . ثم إن للمبني حركاته التي تظل على آخره، من بناء على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون، أو غير ذلك من الحركات الفرعية النائبة عنها.

وأما الإعراب ففي اللغة من المادة المعجمية (ع . ر . ب)، ومن معانيه – كما ذكر ابن منظور – الإفصاح، وكذلك الإبانة[٢٠]، التي آثر الفاكهي لفظتها على لفظة (إفصاح)، على أن الإبانة عنده مناسبة لمعنى الإعراب اصطلاحا، بوصفها تبين المعاني الإعرابية المختلفة[٢١] .

وفي حد الإعراب اصطلاحا يقول ابن مالك: (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف)[٢٢] ، وعرفه الفاكهي بقوله: (أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل في آخر الكلمة)[٢٣]. وقد قسم ابن عقيل أنواع الإعراب أربعة، منها الرفع والنصب – اللذان يمكن وقوعهما في الاسم - ، ثم الجر، الذي لا يكون إلا في الاسم، ولهذه الأنواع حركات إعرابية، منها الأصلية، ومنها الفرعية النائبة عنها[٢٤]. ثم إن الإعراب يكون ظاهرا أو مقدرا في المعرب، كما فهم من تعريف الفاكهي - ، ويمكن أن يكون على الموضع، فيكون في المبني أو ما في حكمه.

وبذلك يتضح أن لكل من الحكاية والبناء والإعراب حركات، وتشترك جميعها في كونها علامات أصلية أو فرعية، مما يعني وجود علاقة وثيقة بين هذه المصطلحات الثلاثة، من حيث التقاؤها – ولو بدرجات متفاوتة – في أقسام الكلم العربي على وجه الخصوص – كالأسماء والأفعال والحروف، وهي في سياق كلام مفيد يحسن

السكوت عليه –، ومن حيث حاجة كل منها إلى تلك الحركات، على الرغم من أن لكل مصطلح منها مفهومه النحوي الخاص به كما اتضح في تعريفها. ولابد لنموذج الحكاية موضع الدراسة من نصيب من البناء أو الإعراب – على نحو ما سيتضح في موضعه من البحث [٢٥]- . حتى وإن سميت حركته حركة حكاية.

٢) أضرب الحكاية في العربية بعامة، والحكاية بأدوات الاستفهام بخاصة :

لعل من الضرورة بمكان الإشارة إلى أضرب الحكاية في العربية بعامة، وعلى وجه الخصوص الحكاية بأدوات الاستفهام لمعرفة الضرب الذي منه نموذج الحكاية موضع الدراسة، وهو كل من: (مَن) و(أيّ) و(ما) المزيدة ببعض الحروف.

وهذه الأضرب قد عني بإجمالها بعض النحويين، ومنهم : الزجاجي، حيث نص على ذلك بقوله: (اعلم أن الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أضرب)[٢٦] ، ثم شرع يفصلها في قوله: (أحدها: ما يحكى بالقول. والثاني: ما يقع من الحكاية بـ (مَن) و(أيّ). والثالث: الجمل المحكية في باب التسمية بها وغير التسمية، وما اتصل بذلك)[٢٧] ، منبهًا بعدئذ إلى ما لكل ضرب من مسائل وأحكام بقوله: (ولكل نوع من هذا حكم وقياس يعمل عليه، ومسائل تتصل به وتوضحه ...)[٢٨] ، ثم شرع بعدئذ بتفصيل الكلام في هذه الأضرب .

ويهمنا من هذا كله الإشارة إلى أن نموذج الحكاية موضع الدراسة هنا ما كان من الضرب الثاني[٢٩]، الذي يكون بالجملة الإنشائية، التي منها الجملة الاستفهامية، المصدرة بأحد الاسمين (مَن) أو (أيّ)، اللذين ذكرهما الزجاجي ضمن هذا الضرب، أو المصدرة بالاسم (ما)، الذي لم يشر الزجاجي إلى مسألة الحكاية به – مع أنه خصص له بابا لمواضعها الأخرى، التي تجيء لها في الاستعمال[٣٠] - والحكاية بها قد أشار إليها نحويون آخرون، على نحو ما سيرد في المحور الثاني من محوري الدراسة[٣١]، وتعد الحكاية بها وبمَن و أيّ من حكايات اللفظ.

والسؤال بأدوات الاستفهام يمكن أن يكون عن أسماء مختلفة، منها الإنسان العاقل، سواء أكان نكرة أم معرفة، وسواء أكان مذكرا أم مؤنثا، وسواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعًا - ، ومنها غير العاقل كذلك. والأدوات التي تتحقق بها حكاية هذه الأسماء أو بعضها هي كل من : (مَن) و(أيّ) و(ما) و(الهمزة)، مضافًا إليها كل من : (أين) و(كم) فيما سمع من الحكايات بالاستفهام .

فمن الاستفهامية المجردة من الحروف – أداة لحكاية العلم العاقل الاسم ابتداء، إذا توافرت فيه شروط نحوية، لا يتسع المقام لذكرها، كأن يحكى في لغة قريش العَلَمُ الاسمُ حالي النصب والجر على وجه الخصوص، فيقال: (مَن بكراً) ؟ إذا قيل : (رأيت بكراً)، ويقال: (مَن بكرٍ) ؟ إذا قيل: (مررت ببكرٍ). وكذا العلم وكذا العلم الكنية – نحو: (مَن أبا بكر) ؟ و: (مَن أبي بكر) ؟ - ، والعلم اللقب – نحو: (مَن زينَ العابدين)؟، و: (مَن زينِ العابدين) ؟ - حكايات لأسماء، سبق ذكرها في سياق الكلام، ثم نقلت على ما هي عليه في اللفظ أو الكتابة، دون تغيير في حركاتها التي كانت عليها قبل حكايتها . وقد كان ثمة خلاف في حكاية الكنية واللقب، لكن جائز فيهما حكايتهما عند بعض النحويين . وفي العلم الاسم المحكي بخاصة خلاف في حكم إعرابه، من حيث البناء والإعراب والواسطة[٣٢].

أما (مَن) الاستفهامية المزيدة ببعض حروف – فنحو أن تزاد بهمزة الاستفهام والألف واللام قبل (مَن) ثم ياء النسب المشددة بعدها – حال الإفراد - ، ويمكن أن يزاد بعد الياء حروف أخرى، على نحو ما سيرد في المحور الثاني من محوري الدراسة[٣٣]. فمن الحكاية بها نحو: (آلمنيُّ) ؟ إذا قيل: (قام خالدٌ)، ونحو: (آلمنيّان) ؟ إذا قيل: (جاء زيد وعمرو)، وغيرهما مما هو موضع الدراسة في هذا البحث.

وثمة صور أخرى من مجيئها مزيدة أيضا، نحو: (مَنُو) ؟ إذا قيل: (جاء رَجُلٌ)، ونحو: (مَنَا) ؟ إذا قيل: (رأيت رَجُلاً)، و: (مَنِي)؟ إذا قيل: (مررتُ برَجُلٍ)، وغيرها من الصور التي ألحقت فيها (مَن) ببعض حروف للدلالة على حكاية النكرات – إفرادًا

وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا[٣٤] - ، والتي تعد من المختلف في حكمها من حيث البناء والإعراب .

وأما (أيّ) الاستفهامية – فيحكى بها النكرات، سواء أكانت لعاقل أم لغير عاقل، نحو: (أيٌّ) ؟ لمن قال: (جاء رجلٌ) أو: (زأر أسدٌ)، ونحو: (أيَّيْن)؟ لمن قال: (رأيت رجلين) أو: (قرأت كتابين). ونحو: (أيَّةَ)؟ لمن قال: (رأيت امرأة) أو: (قرأت صفحة)، وغير ذلك من الصور التي تحكى بأيَ – مع المذكر والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، والتي تكون فيها (أيّ) بصورها المتعددة هي المحكية بنفسها، وحركاتها إما إعراب على المشهور، وإما إتباع للفظ المتكلم عند بعض النحويين، مع جواز ترك حكايتها، ورفعها في جميع الأحوال على الابتداء أو الخبر . وقد يسأل بأيّ عن المعارف – في نحو: (أي عبدُ اللّه)؟ لمن قال: (جاء عبد اللّه)- ، أو يحكى بها مزيدة، بنحو: (الأيويّ)؟ لغير العاقل أيضا[٣٥]. وهذه الصورة من مواضع الدراسة في البحث هي وأختها (آلأييّ)؟ وغيرهما مما روعي فيها العدد والجنس والإعراب.

أما (ما) الاستفهامية المزيدة ببعض الحروف أيضا: فحكايتها بسبقها بهمزة الاستفهام، فالألف واللام، ثم إلحاق ياء النسب بالاسم، وذلك للسؤال بها في الحكاية بنفسها عن غير العاقل بخاصة، وهي من مواضع الدراسة في هذا البحث – على نحو ما سيرد مفصلا في موضع المحور الثاني[٣٦] – ومن صورها الحكاية بنحو: (آلمائيَّ) لمن قال: (رأيت فَرَسًا).

بل لا يقتصر مجيء همزة الاستفهام مع ما سبق في (مَن) و (ما)، وإنما يمكن أن تجيء بمفردها قبل الاسم المحكي بها، وبعده بعض حروف ملحقة به [٣٧]، مع إمكان حذف الهمزة أيضا، فيكون المحكي في الصورتين على حاله التي كان عليها قبل الحكاية، كأن يقال: (أزيدُنِيهْ)؟ بعد أن يقال: (هذا زيدٌ)، أو: (أزيدَنِيهْ)؟، أو: (أزيدِنِيهْ)؟ حال حكايتي نصبه وجره، أو يقال: (زيدُنِيهْ)؟ بدون همزة. ومن صور هذا النحو أيضا الحكاية بنحو: (أعمرُوه)؟ لمن قال: (جاء عمرٌو)، و: (أعثماناهْ)؟ لمن قال: (رأيت عثمانَ)، أو: (مررت بعثمان)، و: (أزيداً الطويلاهْ) ؟ لمن قال: (صافحتُ زيدًا

الطويلَ)، و: (أأنا إنِيهْ)؟ بعد أن يقال: (أنا فاعِلٌ) أو: (أتفعلُ)، ونحو: (أَذَهبْتَموه)؟ لمن قال: (ذهبت)، النحو الذي يكون فيه المحكي المعرب على حاله من الإعراب، دون تغير حكمه بعد الحكاية، وكذا يظل المحكي المبني على حاله من البناء، دون تغيير أيضا، سواء أكان كل من المحكي المعرب والمحكي المبني من الأسماء أم من الأفعال.

وقد يحكى بهمزة الاستفهام صفة اسم معرب، ملحق به ياء النسب، نحو: (آلقرشيٌّ) ؟، لمن قال: (رأيت زيداً)، وهذا النحو من السؤال لا إشكال في حكم المسؤول عنه فيه، إذ هو معرب على اللفظ، نصبا أو رفعا كما جاء عند المبرد[٣٨].

أما ما سمع من الحكايات باسمي الاستفهام (أين) و(كم)، فنحو أن يقال: (أين إنّ العشبَ والماءَ) ؟ حكاية لمن قال: (إن في موضع كذا وكذا العشبَ والماءَ). ونحو: (قبضت عشرين وكم)، حكاية كم معطوفة على غيرها، لمن قال: (قبضت عشرين وكذا وكذا)[٣٩]، الذي تكون فيه (أين) و(كم) في موضع من الإعراب، بوصفهما مبنيتين أصلا، ولا إشكال في حكمهما.

وبعد، فتلك نماذج ما حكي ببعض الجمل الإنشائية، التي وقعت بين يدي الدراسة، والتي كانت تمثل الضرب الثاني من أضرب الحكاية المذكورة من قبل في كلام الزجاجي، سواء أكانت الحكاية ببعض أسماء الاستفهام أم ببعض حروفه، وسواء أكان المحكي ببعض أقسام الكلم من العربية – وبخاصة الأسماء أو الأفعال - ، أم كان هو اسم الاستفهام نفسه المزيد بالحروف، إضافة إلى ما أشرنا إليه في هامش ما سبق[٤٠] – من أضرب الحكاية، التي لا تكون إلا ببعض الجمل الخبرية، وبذلك كله بات ما يسمى بالمحكي، وبات ما يسمى بحركات الحكاية، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من التوضيح، مع بيان حكمه من حيث البناء والإعراب، وذلك في المسألة الآتية.

٣) المحكي وحركاته، وحكمها من البناء أو الإعراب :

تعد المحكيات وحركاتها من المشكل الإعرابي، لوجود خلاف في حكم بعضها من حيث البناء والإعراب، لم تعن به – في تصوري – المصنفات الخاصة بمسائل الخلاف النحوي، بل يظهر الخلاف بعد استقراء كلام المعربين، الذين عنوا بإعراب بعض المحكيات الواردة في بعض أضرب الحكاية ونماذجها في الدرس النحوي .

ومما ينهض بالإشكال وما تبعه من خلاف التعميم المطلق فيما يتعلق بالحكاية، الذي يقتضي أن لكل محكي حركة، يطلق عليها حركة حكاية، دون نسبتها ونسبة المحكي نفسه إلى بناء أو إعراب، أو حتى الواسطة – التي قيل بها في العلم المحكي كما سيجيء بعد قليل - ، ودون إمعان النظر في أصل المحكي من الكلم، أهو من المبني أصلا؟ أم من المعرب. وهذا يعني أن ثمة تفصيلا في حكم إعراب المحكي وحكم حركاته من البناء والإعراب، فليس كل محكي مبنيا، أو معربا، أو من المختلف في حكمه، بالرغم من أن حركات كل محكي حركات حكاية. وقد وقفنا من قبل على الفرق بين مفهوم كل من الحكاية والبناء والإعراب، التي لها ما يمثلها من أقسام الكلم أو الجمل وما في حكمها، والتي منها المحكي، ومنها المبني، ومنها المعرب. وعليه، فما نماذج المحكيات في الدرس النحوي؟ وما حكمها وحكم حركاتها من حيث البناء والإعراب؟

سبق الإشارة إلى أضرب الحكاية، التي تتلخص في كونها إنشائية أو خبرية، وتتضمن محكيات لها حركات أيضا، وبخاصة ما حكي من الأسماء وما في حكمها من الكلم والتراكيب، التي تعد هي وحركاتها أصلا من المعربات، ثم حكيت ببعض أسماء الاستفهام، إذ هي المستحقة للبحث في حكمها وحكم حركاتها من حيث البناء والإعراب . أما غيرها من المحكي فلا إشكال في إعرابها، سواء أكانت من الجمل – بوصفها مما يعرب على تقدير الحركة أصلا، أو على الموضع - ، أم من الكلم المبني – كحكاية بعض الحروف، وبعض الأفعال الماضية، وبعض الأسماء المبنية المتفق على بنائها على وجه الخصوص. وكذلك لا خلاف في حكمها الإعرابي،

هي وما أشرت إليه من أضرب الحكاية ببعض أدوات الاستفهام في المسألة السابقة، التي اتضح فيها أن المحكي إما معرب، وإما مبني، قبل الحكاية وبعدها.

بل الإشكال في نحو ما يأتي من نماذج الحكاية بالضربين، ببعض الجمل الإنشائية – التي حكيت ببعض أسماء الاستفهام، ومنها النموذج موضع الدراسة - ، وبعض الجمل الخبرية، المشار إلى بعض أمثلتها في هامش المسألة السابقة أيضا.

فمن ذلك نحو: (مَن زيداً)؟ و(مَن زيدٍ)؟، حيث يتجه عدد من النحويين إلى إعراب (زيدا) – في حكاية نصبه، و(زيدٍ) في حكاية جره – على الموضع أو المحل، النحو الذي يغلب أن يكون في إعراب المبني من الكلم. أما عند المحققين من النحويين فالمحكي في الحالين معرب على تقدير الحركة على آخره، بوصفه خبرا، أو مبتدأ مؤخرا. في حين قيل في هذا العلم المحكي إنه واسطة بين البناء والإعراب، الحكم الذي لا يرتضيه جمهور المحققين من النحويين أيضا[٤١]. حيث ينظر هنا إلى الاسم المحكي على أنه معرب قبل حكايته . ولم تتغير حركته التي كان عليها، ولم تكن أثرا لعامل نحوي ظاهر في الجملة، وليس فيه ما يوجب بناءه، مما أشكل إعرابه، وبات موضع خلاف في حكمه من حيث الأقوال الثلاثة السابقة، هو وغيره من صور العلم المحكي.

وكذلك ثمة خلاف في حكم إعراب الحكاية بمن الاستفهامية في (مَنُو)؟ و: (منا)؟ و: (مَني)؟ وسائر أخواتها، مما زيدت فيه (مَن) ببعض حروف في آخرها، فمن قائل بالبناء، ومن قائل بالإعراب، على أن (مَن) في الأصل اسم استفهام مبني، ثم لما ألحقت به بعض الحروف الدالة على المحكي وحركت النون فيها وفي سائر أخواتها في صور الحكاية بما يناسب الحرف الملحق بها – صارت موضع إشكال، أهي على بنائها أم معربة؟ [٤٢] .

ولنا بعدئذ وقفة خاصة بما بقي من الحكايات ببعض أسماء الاستفهام المزيدة ببعض الحروف – موضع الدراسة كما ذكرت – للبحث في صورها الممكنة، وحكم إعراب المحكي فيها.

حتى إن حكم إعراب بعض الأسماء المحكية بالضرب الثاني – مما حكي ببعض الجمل الخبرية – يعد – في تصوري – مما يشمله خلاف النحويين في حكم إعراب العلم المحكي – المشار إليه قبل قليل – بجميع أقسامه النحوية، وجميع صور الاسم التي يمكن أن يسمى بها، مما يذكره النحويون في باب التسمية[٤٣] ، وكذا ما يجوز حكايته من المعارف الأخرى بمن الاستفهامية.

فمن ذلك النحو – الذي يحكى ببعض الجمل الخبرية – قول العرب : (ليس بقرشيّا) إجابة لمن سأل : (أليس بقرشيّا؟)، ونحو أن يقال: (قال: زيدٍ)، حكاية لمن سمع رجلا يذكر اسم (زيدٍ) بالجر. ونحو: (رأيت في كتابه أبو بكر)، حكاية لمن رأى هذا الاسم مكتوبا هكذا (أبو بكر) في الكتاب، ونحو: (مررت بوزيداً)، ونحو: (محمداً مفعولٌ) حكاية إعراب لمن قال: (قابلت محمداً)، وغير ذلك مما يسوقه بعض النحويين - الذين عنوا بالحكاية في الدرس النحوي في بعض مصنفاتهم[٤٤]– من أسماء محكية في جمل خبرية، الأمر الذي يلحظ فيه اشتمال كل جملة محكية على محكي، ولهذا المحكي حركات، لم تكن أثرا للعوامل النحوية الموجودة في كل جملة، بل نقل المحكي بما عليه من حركات دون تغيير، وليس فيه مما يوجب بناءه، فصار بذلك موضع خلاف في حكم إعرابه، لما فيه من الإشكال كما في العلم المحكي .

وهكذا شأن كل محكي على حاله مما سبق من الأمثلة، التي هي موضع إشكال في حكم المحكي فيها وحركته، وموضع خلاف بين النحويين، حال كون بعض المحكي معربا أصلا قبل حكايته – كما في (مَن زيداً) ؟ وغيره – أو حال كون بعضه الآخر مبنيا أصلا – كما في (مَنَا) ؟ وأخواتها، من المحكي بنفسه وهو مزيد بالحروف - ، حيث لم يكن خلافهم فيها من فراغ، وإنما بالنظر إلى ما وضع من

معايير نحوية، لكل من المبني والمعرب على حدة، للتفريق بينهما، إذ المبني من الأسماء ما لم تكن حركته أثرا لعامل نحوي، وفيه ما يوجب بناءه من الشبه بالحروف، بخلاف المعرب، الذي كانت حركته أثرا لعامل – لفظا أو تقديرا–، وليس فيه ما يوجب بناءه[٤٥]، وبذلك وقع في أمثلة الحكاية بمن الاستفهامية المزيدة بالحروف بخاصة القول بمصطلحين متناقضين، وهما: البناء والإعراب، هذا غير القول بالواسطة بينهما فيما أشرنا إليه من حكاية الأعلام على وجه الخصوص .

فهل يقع في نموذج الحكاية بكل من (مَن) و (أيّ) و (ما) المزيدة بالحروف ذلك النحو من الخلاف في حكم إعرابها بجميع صورها، التي سنوضحها بعد؟ وهل تقبل القول بالواسطة أيضا؟

ذلك ما سنتناوله في المحور الآخر من محوري الدراسة وذلك فيما يلي .

المحور الثاني: صور الحكاية بكل مِن : مَن وأيّ وما المزيدة ببعض الحروف، وحكمها الإعرابي

أشير فيما سبق إلى أن الحكاية بمن وأيّ وما – من الضرب الثاني من أضرب الحكاية، التي أشار إليها الزجاجي[٤٦]، والتي تعد من نماذج الحكاية بالجملة الإنشائية الاستفهامية.

وفي هذا المحور نتناول ثلاث مسائل رئيسة لنموذج الحكاية موضع الدراسة، نعرض فيها ما أمكن من صورها التي أشار إلى شيء منها بعض النحويين، وحكمها الإعرابي، من حيث البناء والإعراب، من خلال ما وقع بين يدي الدراسة من كلامهم .

وهذه المسائل هي:

الحكاية باسم الاستفهام (مَن) المزيد، صوره، وحكمها الإعرابي.

الحكاية باسم الاستفهام (أيّ) المزيد، صوره، وحكمها الإعرابي.

الحكاية باسم الاستفهام (ما) المزيد، صوره، وحكمها الإعرابي.

وتفصيل الكلام فيها فيما يأتي :

الحكاية باسم الاستفهام (من) المزيد، وصوره، وحكمها الإعرابي:

يغلب على (من) استعماله أصلا للسؤال عن العَلَم العاقل . وتتحقق الحكاية به هنا بأن يسبقه همزة الاستفهام، ثم تلحق آخره ياء النسب المشددة، فيكون بنفسه محكيا، من خلال مجموعة من صور الحكاية به، التي يراعى فيها بخاصة جانب كل من: الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك كل من التذكير والتأنيث، ثم الإعراب كما ذكر ابن عصفور[٤٧]. وتتمثل هذه الجوانب في صورها التي أشار إلى بعضها بعض النحويين، وغيرها التي لم يشيروا إليها، ويمكن التمثيل لها بما ينهض باستكمال صورها، وبما يعين على تبيان الحروف المزيدة فيها وفيما مثلوا لها من صورها، لربط ذلك بتفسير المراد منها عند النحويين، وبيان ما إذا كان لبعضها علاقة بإعراب هذا النحو من الحكاية .

وقبل عرض هذه الصور لابد من التنبيه ابتداء إلى أن حركة ياء النسب الملحقة بمن تتبع حركة المسؤول عن نسبه، رفعا ونصبا وجرا، حال كونه مفردا مذكرا. أما حال حكاية المفرد المؤنث فالحركات على تاء التأنيث الواقعة بعد الياء، والحركات في الحالين أصلية. وأما حال حكاية كل من المثنى بنوعيه وجمع المذكر فالحركات فرعية، وأما حال حكاية جمع المؤنث ففي الرفع والجر تكون الحركات أصلية، وفي النصب فرعية.

وعليه، فإن صور حكاية مَن المزيدة بالحروف يمكن بيانها في العرض الآتي :

- ففي حكاية المفرد المذكر يقال: (آلْمَنِيّ)؟ أو: (الْمَنِيّ)؟ لمن قال: (جاء زيدٌ)، أو: (رأيت زيداً)، أو: (مررت بزيد)، فتحرك الياء في الحكاية بحركة (زيد) المسؤول عن نسبه في الأحوال الإعرابية الثلاث .
- وفي حكاية المفرد المؤنث يقال: (آلْمَنِيَّة)؟ أو: (الْمَنِيَّة)؟ لمن قال: (جاءت فاطمةُ) أو: (كافأت فاطمةَ)، أو: (مررت بفاطمةَ). وتحرك التاء في الحكاية بحركة

(فاطمة) أيضا – رفعا ونصبا - ، أما في الجر فتحرك التاء في الحكاية بالكسر، لأن (فاطمة) ممنوع من الصرف وحركتها الفتح .

- وفي حركة المثنى المذكر يقال: (آلْمَنِيَّان) ؟ أو: (الْمَنِيَّان)؟ رفعا لمن قال: (جاء زيدٌ وعمرو)، ويقال: (آلْمَنِيَّيْن)؟، أو: (الْمَنِيَّيْن)؟ لمن قال: (رأيت زيداً وعمرا) نصبا، أو لمن قال: (مررت بزيدٍ وعمرو) جرا. مع ملاحظة أن حركة الحكاية هنا فرعية.
- وفي حكاية المثنى المؤنث يقال: (آلْمَنِيَّتَان) ؟ أو: (الْمَنِيَّتَان) ؟ رفعا، لمن قال: (نجحت رغدةُ وآلاءُ)، ويقال: (آلْمَنِيَّتَيْن) ؟ أو (الْمَنِيَّتَيْن) ؟ نصبا إذا قيل: (قابلت رغدةَ وآلاءَ)، وجرا إذا قيل: (مررت برغدةَ وآلاءَ)، مع ملاحظة أن الاسمين ممنوعان من الصرف، فجُرّا بالفتحة نيابة عن الكسرة، وأن حركة الحكاية فرعية أيضا، وأن السؤال كان عن اسمين، عطف أحدهما على الآخر، لعدم تمكن المثنى كما ذكر أبو حيان، بل بإجراء العطف مجراهما[٤٨].
- وفي حكاية جمع المذكر يقال: (آلْمَنِيُّون)؟ أو: (الْمَنِيُّون)؟ رفعا، لمن قال: (سافر محمدٌ وخالدٌ وصالحٌ)، ويقال: (آلْمَنِيِّيْن)؟ أو: (الْمَنِيِّيْن) ؟ لمن قال حين النصب: (رأيت محمداً وخالداً وصالحاً) أو: (مررت بمحمدٍ وخالدٍ وصالحٍ) حين الجر، مع ملاحظة أن حركة الحكاية فرعية أيضا. وعدم إمكان الجمع هنا – كما ذكر أبو حيان - ، وإنما بإجراء العطف مجراهم[٤٩].
- وفي حكاية جمع المؤنث يقال: (آلْمَنِيَّاتُ)؟ أو: (الْمَنِيَّاتُ)؟ رفعا، لمن قال: (جاءت زينبُ ومريمُ وفاطمةُ)، ويقال: (آلْمَنِيَّاتِ)؟ أو: (الْمَنِيَّاتِ)؟ لمن قال حين النصب: (رأيت زينبَ ومريمَ وفاطمةَ)، أو قال حين الجر: (مررت بزينبَ ومريمَ وفاطمةَ)، مع ملاحظة كسرة التاء في (آلمنياتِ)؟ حال حكاية النصب على أنها حركة فرعية، وعدم تمكن الجمع هنا –كما ذكر أبو حيان- ، بل بإجراء العطف مجراهن [٥٠] .

تلك هي صور الحكاية بمن المزيدة في أولها وآخرها ببعض الحروف، التي لم أجد لها تفصيلا على هذا النحو من العرض إلا شيئا منه عند الرضي على وجه

الخصوص[٥١]، والتي يسأل بها غالبا عن نسب العاقل أو صفته – أو عن نسب غير العاقل ظاهرا- ، والتي يصل عددها إلى ثمان وعشرين صورة، مراعىً فيها العدد والجنس والإعراب، والتي تثبت فيها الحروف حالي الوصل والوقف كما ذكر ابن الحاجب وأبو حيان[٥٢]، والتي لم يخص أحد من النحويين نسبتها إلى قبيلة عربية بعينها، وإنما الظاهر أن بعض صورها – التي ذكرها بعض النحويين – مقيسة على حكاية القرشيين للعلم العاقل – فيما أشير إليها من قبل - ، للسؤال هنا عن نسب المسؤول عنه أو صفته الواقع علما عاقلا، لا للسؤال عن اسمه. وكذا ما بقي من صور الحكاية هنا، التي يمكن قياسها على ما قاسوه .

وبعد، فماذا يقول النحويون عن هذا النحو من الحكاية؟ وما تفسير الحروف المزيدة في (مَن) الاستفهامية فيه؟ وهل لها أو لبعضها علاقة بإعراب صوره ؟ ثم ما حكمها من حيث البناء والإعراب؟

الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن نلحظها من خلال كلام بعض النحويين عن بعض صور هذا النحو من الحكاية.

فهذا سيبويه يعنى بها في قوله: (هذا باب مَن إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه، وذلك قولك: رأيت زيداً، فتقول: المنِيَّ؟ فإذا قال: رأيت زيداً وعمرا، قلت: الْمَنِيَّيْنْ؟، فإذا ذكر ثلاثة قلت: المنِيِّيْنْ؟ ... كأنك قلت: القرشيَّ أم الثقفيَّ ؟ ...)[٥٣]، على أن قوله: (كأنك قلت ...) شرح للمراد بالسؤال بـ (المنِيّ)؟ وأخواتها، التي يسأل بها عن نسب الاسم العاقل أو صفته.

وعلى الرغم من تناول المبرد للباب نفسه الذي تناوله سيبويه أعلاه – إلا أنه لم يتطرق إلى صورة الحكاية هنا بنحو: (المنيّ)، وإنما مثل لها بغيرها[٥٤] .

في حين نجد من النحويين من يشير إلى مذهب المبرد، حين خصص (آلمنيّ) للسؤال عن العاقل فقط . ومنهم ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري، حيث يقول: (وحكي عن المبرد أنه سئل عن الرجل يقول: رأيت زيداً، فأردت أن تسأل عن صفته، فقال (أي:

المبرد) : أقول: المنيَّ؟ وكأني أقول: الظريفيَّ أو العاليَّ؟ فعلى هذا يجوز في كل صفة، والأولى أكثر ...)[٥٥]. وكذلك الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب، يشير إلى مذهب المبرد نقلا عن مبرمان، مضيفا تعقيب السيرافي، إذ يقول: (قال السيرافي : في هذا (أي: مذهب المبرد في هذه القضية) تفريع منه وقياس، وليس بمسموع. قلت: كأنه جعل الياء في الظريفيّ ونحوه للتأكيد ...)[٥٦] ، النحو الذي يفهم منه إطلاق (المنيّ) عند المبرد على السؤال عن صفة العاقل أيضا، إضافة إلى السؤال عن نسبه، وليس لنسب غير العاقل أو صفته نصيب هنا من المنيّ. حتى إن أبا حيان أشار إلى مذهب المبرد أيضا عند تخصيص المنيّ للسؤال عن نسب العاقل، وإلى مذهب مبرمان - الذي نقل عنه : أنه إذا نسب الفرس إلى من يعقل، نحو: التميميّ، فإنه يسأل عنه أيضا بنحو: آلمنيّ؟ - ومذهب السيرافي أيضا، الذي جعل (من) واقعة على المنسوب، فإذا قيل: (رأيت الحمار) ثم قيل: (آلمنيّ) ؟ فمعناه: من الذي نسبت إليه- ثم مذهبِ أبي العلا إدريس[٥٧]،الذي يرى أن السؤال بآلمنيّ يشمل ظاهرا العاقل وغيره.لكن الظاهر عند أبي حيان نفسه أن آلمني مخصوصبل أطلقه في النسب إلى القبيلة أو البلد أو الصفة[٥٨] . والصحيح عند ابن عقيل ما أطلقه سيبويه، على أن مذهب المبرد غير مسموع عن العرب، وقاله قياسا[٥٩].

وعن إمكان زيادة همزة الاستفهام قبل (آلمنيّ)؟ وأخواتها وفائدة ذلك – يقول ابن الحاجب: (وزادوا همزة الاستفهام لما وسطوا مَن، وأدخلوا عليها الألف واللام، فكأنهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام، فأدخلوا الهمزة في أوله لقوة أمر الاستفهام)[٦٠] ، وهو ما يفهم منه جواز حذف الهمزة، وجواز زيادتها في صور الحكاية جميعها، والأكثر – كما ذكر الرضي – هو الزيادة، لجواز الجمع بين الهمزة ومَن الاستفهاميتين[٦١].

فحين الزيادة يقع إدغام الهمزة بالألف في (آلمنيّ) وأخواتها، فينشأ عن ذلك ألف ممدودة.

وينبه ابن الحاجب على بعض أمور تتعلق بصور الحكاية هنا، وهي أن السؤال عن الصفة المنسوبة لا يتحقق بإدخال الألف واللام فقط على (مَن)، بل لابد من إلحاق ياء النسب أو الصفة بها، لأنه لم يعرف بأنه صفة، لعدم اختصاصها بها، بخلاف ما إذا كان معها الياء الملحقة بآخر (مَن)، فيعلم حينئذ أن الاستفهام عن الصفة[٦٢]. وهذا ما أشار إليه بهاء الدين ابن النحاس أيضا[٦٣].

ولذلك لوحظ أن أبا حيان يمثل لجملة ما قبل الحكاية بنحو: (قام زيد القرشيّ)، على أن من لم يعرف المراد بهذا القرشيّ فإنه يستثبت عنه بعدئذ بنحو: (الْمَنِيُّ)؟، وكأنه قال: (أَهُوَ القرشيُّ)؟ فنابت (مَن) عن حرف الاستفهام، وأدخل عليها لام التعريف وحرف النسب، حكاية بما يوصف به ويضاف إليه، فيطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما[٦٤].

أما غرض هذا النحو من الحكاية فنجده عند ابن يعيش، إذ يذكر : أن الإنسان يحتاج إلى معرفة نسب من يُذكَرُ له –حتى وإن كان معروف العين عنده- ، فيقول حين الاستثبات عن نسبه : (آلْمَنِيّ) ؟ أو إحدى أخواتها، وكأنه قال: آلثقفيُّ أم القرشيُّ ؟، ودلالة تركيب الحكاية هذه عبر عنها بقوله : ((فجئت بمن، لأن مَن يُسأل بها عن الرجل المنسوب أو الموصوف، وأما علامة النسب – التي هي الياء – فليعلم أنه يسأل عنه منسوبا، وأما الألف واللام فلأنه إنما يسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام ...)[٦٥].

ونجد أبا حيان ينبه إلى توقيت اختيار السؤال عن الصفة أو السؤال عن صاحبها، في جمل الحكاية هذه، المشتملة على صفة منسوبة وموصوف بها، حيث يقول: (فإن فهمت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف به – لم تحكِ، بل تقول: مَن زيدٌ القرشيُّ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المتبع، وهو قليل ...)[٦٦] ، ويفهم من قوله أنه لا يحكى بنحو: (آلمنيّ)؟ أو إحدى أخواتها – من صور الحكاية هنا – إلا إذا أراد الحاكي السؤال عن نسب العلم أو صفته، لا عن العلم ذاته، الذي له هنا ضابط نحوي في

حكايته موصوفا[٦٧] . وإذا قيل: (آلمنيٌّ)؟ فهذا حكاية على لغة من يسأل عن العلم المتبع الوارد في (رأيت زيدا القرشيَّ).

ومن التنبيهات أيضا ما يتعلق بنوع جواب السؤال في الحكاية هنا، وعنه يقول ابن يعيش: (ولا يحسن أن يقع في جواب المنيّ غير النسب إلى الأب – نحو: الثقفيّ والقرشيّ - ، ولا يحسن: البصريّ أو المكيّ، لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الإنسان)[٦٨] ، في إشارة منه إلى وجوب كون المنسوب إليه علما لعاقل، لا علما لمكان أو غيره.

وبقي من الكلام في هذا النحو من الحكاية البحث فيما تستحق صوره من البناء أو الإعراب . فهل (مَن) وما زيد عليها من الحروف في أولها وآخرها في جميع صورها – باقية على بنائها؟ أم تعد من المعرب وهي مزيدة بالحروف؟

الإجابة عن السؤالين تقتضي ابتداء التمهيد لها ببيان وظيفة الحروف المزيدة في اسم الاستفهام (مَن) في صور الحكاية به، مع بيان ما يقع عليه منها من حركات الإعراب، ثم متابعة إعراب النحويين لبعض صور الحكاية هنا.

فمن الطبعي أن كلا من همزة الاستفهام – الجائز زيادتها غالبا، والجائز حذفها قليلا – والألف واللام – من غير العوامل النحوية التي تحدث إعرابا فيما يقبله من الكلم، وإنما لكل منها وظيفة محددة وهي مزيدة قبل (مَن) في الحكاية بجميع صورها، إذ تفيد الهمزة تقوية السؤال بمن، وتفيد الألف واللام بأن المسؤول عن نسبه أو صفته معرفة، وزيادتها تسهم – على ما يبدو – في إضعاف شبه (مَن) بالحرف في جميع صور الحكاية بها، حتى تتهيأ للإعراب.

أما ما بقي من الحروف الزائدة في اسم الاستفهام (مَن) في صور الحكاية جميعها أيضا فإنها تنهض بالقول بإعرابها، بالإضافة إلى إسهامها في إضعاف شبهها بالحرف أيضا . وهذه الحروف هي:

ياء النسب، وهي تفيد نسبة (مَن) إلى الاسم المجرد منها، بوصف جملة الحكاية متضمنة سؤالا عن نسبه أو صفته. وعلى هذه الياء وقعت حركات المسؤول عن نسبه، رفعا أو نصبا أو جرا، حال حكاية المفرد المذكر في نحو: (آلْمَنِيّ) ونحوها.

وتاء التأنيث، التي تشير إلى حكاية المؤنث، وعليها تقع حركات المسؤول عن نسبها، رفعا ونصبا وجرا أيضا، في نحو: (آلْمنِيَّة)؟ وأخواتها.

ثم هناك آخر ما يلحق من الحروف بالاسم في نحو: (آلمنِيَّان)؟ وأختها، و: (آلمنِيَّيْن)؟ وأختها، حيث الألف والياء، اللتان تشيران إلى المثنى المعرب المسؤول عن نسبهما، رفعا ونصبا وجرا، والنون هنا كالنون الواقعة عوضا عن التنوين في الاسم المفرد.

والحال نفسه في : (آلْمنِيّتَان)؟ وأختها، و: (آلمنِيَّتَين) ؟ وأختها، مع زيادة التاء فيها، الدالة على المثنى المؤنث المعرب المسؤول عن نسبهما.

وكذلك في (آلمنِيّون)؟ وأختها، و: (آلمنِيّين)؟ وأختها، حيث الواو والياء، اللتان تشيران إلى جمع المذكر المعرب المسؤول عن نسبهم.

وثمة الألف والتاء في (آلمنِيّات)؟ وأختها، مما يشير إلى جمع المؤنث المعرب المسؤول عن نسبهن، حيث تظهر علامة إعرابهن على التاء، رفعا ونصبا وجرا.

فالملاحظ في صور الحكاية تلك عدم بقاء نون (مَن) على حالها من السكون، بل تغيرت إلى الحركة بالكسر، لمناسبة وقوع ياء النسب المشددة[٦٩] بعدها، لصيرورة (من) الاستفهامية بها شيئا واحدا، كالحاصل في نحو: (القرشيّ)، الذي تظهر على يائه حركات الإعراب الثلاث.

إلا أن أصل (مَنْ) في (آلمني) وأخواتها مبني، وأصل (قريش) في (القرشيّ) معرب. وهذا من المشكل الذي قد يدعو إلى الخلاف في حكم صور الحكاية هنا من حيث البناء والإعراب، مما يحتاج إلى ضرورة متابعة كلام النحويين عن هذا النحو من الحكاية، لمعرفة موقفهم منه.

فسيبويه،– بعد عرضه لشيء من أمثلة الحكاية هنا– يقول: (وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول إن كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا ...)[٧٠] ، والمراد هنا أن يحمل إعراب صيغة الحكاية (آلمنِيّ) ؟ وأخواتها على إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته، بحركات أصلية أو فرعية، مراعىً فيها حال الاسم المحمول عليه الوارد فيما قبل الحكاية، من حيث الإفراد أو التثنية أو الجمع والتذكير والتأنيث . وهذا النحو من الإعراب هو المضمن أيضا في كلام ابن عصفور حين قال: (... وتجعله (أي : آلمنِيّ؟ وأخواتها) في الإعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على حسب المسؤول عنه)[٧١]، وعن الحمل الذي ذكره سيبويه يقول أبو حيان: (وقيل: إذا قيل: ضرب زيداً، قلت: المنيَّ ؟ تحمله على كلامه، مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ...)[٧٢] ، لكنه بعدئذ يشير إلى إمكان إجراء الخلاف في صور الحكاية هنا، حيث يقول: (ويجري فيه الخلاف، أهو إعراب ؟ أم لا ؟ ...)[٧٣] . والقول نفسه عند ابن عقيل[٧٤]، حيث يظهر من كلامهما إطلاق الخلاف في حكم إعراب الصور، من غير أن يقطعا فيها بحكم، سواء أكان باستمرار البناء فيها، أم بصيرورتها معربة، أم بإمكان الاتجاه بها إلى الواسطة، الأمر الذي لم أجد له أثرًا عند أحد من النحويين في شيء من صور هذا النموذج من الحكاية، على الرغم من حاجة (مَن) فيها إلى تحديد ما تستحقه من أحد هذه الأحكام الثلاثة وهي مزيدة بالحروف.

وقبل ابن عصفور وأبي حيان وابن عقيل نجد أن في كلام الرضي ما يشير إلى أن هذا النحو من الحكاية معرب، إذ يقول: (وإنما جاز الجمع بين مَن الاستفهامية وهمزة الاستفهام – لضعف تضمنها (أي: تضمن مَن) للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات، التي لا تتضمن معنى الحرف، وذلك بإدخال اللام عليها (يريد: الألف واللام)، وإلحاق ياء النسب بآخرها...)[٧٥] . وتبعه في ذلك الجرجاني في حاشيته، حيث يقول : ((وأيضا، فإن مَن ضعف تضمنها للاستفهام، لصيرورتها معربة، بسبب معاملتها معاملة المعربات، التي لا تتضمن معنى الحرف، وهي دخول لام التعريف عليها، ولحاق ياء النسب بها، فأتى بحرف الاستفهام)[٧٦] .

وعلى نحو صريح نجد ابن جمعة قد صرح بالحكم الإعرابي في صيغ الحكاية هنا بقوله: (ومن هاهنا معربة، لأن ياء النسب لا تكون إلا في المعرب...)[٧٧] ، حتى إنه ليؤكد على الإعراب بالرد على من يفترض امتناعه، في قوله: (ولا يقال: لو كانت معربة لزم أن يكون الشيء معربا مع وجود السبب المانع عن الإعراب، لأنا نقول: إنما يلزم ذلك إن لم تكن ياء النسب نقلتها عن حكمها كما نقلت الأسماء إلى الصفات، وهو ممنوع ...)[٧٨] .

أما الحال الإعرابية المختارة لأي من صيغ الحكاية هنا فقد فهم من كلام من تقدم من النحويين – أنها بحسب إعراب الاسم المذكور في جملة ما قبل الحكاية – رفعا أو نصبا أو جرا - ، وهذا النحو من الإجراء نجده بعدئذ في كلام ابن جمعة أيضا، إذ يقول: (... والإعراب جارٍ عليها مطابقا لإعراب الاسم المتقدم، رفعا ونصبا وجرا ...)[٧٩]، ونجده كذلك أيضا في قول ابن النحاس في شرحه لمصنف ابن عصفور، في قوله: (... ويجري إعراب آلمنيّ على إعراب الاسم الذي ذكره المتكلم ...)[٨٠] ، حتى قال: (لما لحقت ياء النسب مَن تمكنت وصارت بمنزله[٨١]، فأعربت ...)[٨٢] ، مع ملاحظة أن اختيار الحال الإعرابية في الحكاية ليس مقصورا على نحو: (آلمنِيّ ؟)، وإنما يشمل جميع صور هذا النحو من حكاية المسؤول عن نسبه أو صفته، إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا.

وأما ما يجوز من أوجه إعرابية لجميع صور الحكاية هنا، فلم يقع بين يديّ من أقوال متضمنة أوجها محددة من الإعراب، إذ لم يُعنَ النحويون – المنقول عنهم كلامهم في المسألة – بهذه الأوجه حين حكاية كل من الرفع أو النصب أو الجر، وكل هَمٍّ بعضهم منصب على القول بإعراب الصور بالحمل على إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته. غير ما فهم من كلام سيبويه حين قال: (...، وذلك قولك: رأيت زيدا، فتقول: المنِيَّ؟ ...، كأنك قلت: القرشيَّ أم الثقفيَّ؟...)[٨٣]، الأمر الذي يبدو فيه مساواة إعراب صور الحكاية بنحو: (آلمنِيّ؟) وأخواتها بما يوضح معناها أو يقابلها من تقدير – وهو: (القرشيَّ أم الثقفيَّ؟)، فتكون كل صورة منها تابعة في إعرابها إعراب المسؤول عن

نسبه أو صفته – رفعا أو نصبا أو جرا - ، على أن (آلمنيّ؟) وأخواتها قد عوملت معاملة الاسم المعرب الواقع صفة لما قبله وهي مزيدة بالحروف السابقة واللاحقة، والإتباع هنا على الصفة لما قبلها، وجعل (مَن) الاستفهامية وما معها من الحروف كالكلمة الواحدة المعربة، والملحقة بالمشتقات، لاشتمالها على ياء النسب.

ومن الملاحظ هنا أن الحركة الإعرابية في حكاية جميع الصور – الأصلية منها والفرعية – هي الحركة الدالة على حال المسؤول عن نسبه أو صفته من الإعراب – رفعا أو نصبا أو جرا - ، ولم يلحظ قطع أي صورة من الحكاية هنا إلى الرفع – حال كون هذا المسؤول عنه منصوبا أو مجرورا - ، إذ لو وقعت مرفوعة – كما في نحو: (آلقرشيُّ؟) لمن قال: (رأيت زيدا) – لأمكن الرفع على الاستئناف، ولكان تقدير الكلام بعدئذ: (أهو القرشيُّ)؟ أو: (آلقرشي هو)؟ لكن لم يقع بين يديّ شيء من أمثلة الحكاية هنا وحركتها مخالفة لحال إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته. ويجوز عندي إعراب أي صورة من صور حكايات الرفع هنا – على الاستئناف أيضا، قياسا على ما أشير إليه من قبل.

وعلى أية حال، فإن علامة الإعراب الأصلية أو الفرعية – رفعا أو نصبا أو جرا – تكون في صور الحكاية بحسب إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته، من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وفي حال الإعراب بالحروف – وهي الألف أو الواو رفعا، والياء نصبا أو جرا في المثنى بنوعيه وجمع المذكر - فإن النون بعد الحروف كالنون الواقعة عوضا عن التنوين في الاسم المفرد، وفي ذلك كله حركت نون (مَن) الساكنة أصلا – بالكسر لتجانس ياء النسب، ولا فرق في ذلك كله بين أن تسبق (آلمنِيّ؟) وأخواتها بهمزة الاستفهام على الكثير، أم بدونها على القليل. بل الإعراب فيهما واحد من حيث أوجهه وحركاته كما أسلفت.

ومن الملاحظ في صور الحكاية موضع الدراسة هنا أن النحويين في هذه المسألة قد استثمروا ما يسبق (مَن) الاستفهامية من الحروف وما يلحق بها – في جعل (آلمنِيَ؟)

وأخواتها معربة بالحركات الأصلية في بعض منها، وبالحركات الفرعية في بعضها الآخر، ولم يسعوا إلى الدفاع عن إبقاء (مَن) على حالها من البناء كما في أصل استعمالها في العربية، حيث إن شبهها بالحرف[٨٤] قد ضعف أو زال بدخول الحروف عليها حين الحكاية بها مزيدة بالحروف، أو أنها غير متضمنة معنى الحرف كما ذكر الرضي[٨٥]، فلم تبق على حرفين وهي مسبوقة وملحقة بشيء من الحروف، بل جعلت معها كالاسم الواحد الممكن إعرابه بعلامات ظاهرة، أصلية كانت أم فرعية. في حين أن هذه الحروف المزيدة في (مَنْ) لم تُحصَ عند السيوطي ضمن عوارض شبه الاسم بالحرف، التي يصير بها المبني معربا [٨٦]، وأن همزة الاستفهام – التي هي منها – لم أجد مثالا لوقوعها قبل (من) الاستفهامية في غير الحكاية، نحو: (أمَن عندك)؟ على الرغم من افتراض سبقها بها أصلا، لكن استغني عنها لفظا للزوم الهمزة لها معنى– كما ذكر بعض المحدثين[٨٧]–، وكذلك الألف واللام–اللتان هما من هذه الحروف أيضا - لم أجد مثالا لوقوعهما قبل (مَنْ) في غير الحكاية، نحو: (المنْ عندك)؟، ولا ياء النسب بعدها، نحو: (مَنِيّ عندك)؟. ومع ذلك حكم على صور الحكاية كلها بالإعراب، بعد توظيف كلي لا جزئي لهذه الحروف السابقة واللاحقة المتضافرة معا، للحكم على (مَن) بالإعراب، الذي أغفل فيه ما كانت عليه (من) في صيغة الحكاية – من شبهها بالحرف وبنائها، حيث نقل الإعراب بعدئذ من آخر الاسم المنسوب إليه – وهو (من) الاستفهامية – إلى ياء النسب، وحركت نونها من سكون إلى كسر مجانس للياء، ثم حركت الياء الملحقة بها بحركات إعرابية أصلية – بوصفها جزءًا منها يصح وقوع حركات الإعراب عليه - ، ثم زيد عليها من حروف التأنيث والتثنية والجمع ما يحقق حكاية المفرد المؤنث، أو جمعه، أو حكاية المثنى بنوعيه، أو جمع المذكر، والإعراب حينئذ بعلامات أصلية أيضا في حكايتي المفرد المؤنث وجمعه، وفرعية فيما بقي من الأجناس.

ذلك تحليل ما وقع في صور الحكاية موضع الدراسة، بما يساير القول بإعرابها، وبما عليه من ملحوظات، قد تساق حين الشك فيه أو حين مناهضتها له، وبخاصة ما

لوحظ من: إطلاق أبي حيان وابن عقيل – كما مر – القول بإجراء الخلاف في الحكم على هذه الصور، من حيث الاتجاه إلى إعرابها أو غيره، مما قد يشير إلى اختبار صحة القول ببنائها، الذي لم يلحظ في كلام كثير من المعربين المنقول عنهم هذا النموذج من الحكاية، بل الملاحظ سكوتهم عنه، وعدم إضعاف القول به أو منعه، بعد الاكتفاء بجعله معربا.

ولعل ما سأسوقه من أسباب ينهض بإعراب هذا النحو من الحكاية ويؤكده، ويناهض – في تصوري – الاتجاه إلى بنائه، أو يمنع القول به. ذلك أن الملاحظ في صور الحكايات : أن ما وقع من حركات على ياء النسب في حكاية المفرد المذكر – لم تختلف عن حركات المسؤول عن نسبه في جمل ما قبل الحكاية، وكذا ما وقع منها على ما بقي من صور الحكاية من حركات أصلية في بعضها وفرعية في بعضها الآخر، بل كانت جميع هذه الحركات حركات إعراب المسؤول عن نسبه، رفعا ونصبا وجرا، وبها صارت (مَن) معربة لا مبنية، طالما كانت مع هذه الحروف شيئا واحدا، أو بحكم الكلمة الواحدة المعربة في جميع صور الحكاية، التي كانت في بعضها النون – بعد ألف الاثنين وواو الجمع – عوضا عن التنوين الواقع في الاسم المفرد المعرب أيضا . وكل هذا مما يناهض القول بالبناء، ويعزز القول بالإعراب.

ويضعف في تصوري تقسيم كل من تراكيب صور الحكاية هنا إلى قسمين – أحدهما: (أَلَمن)، أو: (الْمَن)، بحذف الهمزة جوازا، وآخرها: (ياء النسب) وما اتصل بها من حروف بعدئذ - ، ليقال ببناء اسم الاستفهام دون ما ركب معه من حروف ملحقة به بعدئذ. بل الاسم والحروف شيء واحد، وبخاصة مع ياء النسب، التي لا تقع بمفردها في الكلام حتى لو قيل باسميتها عند الكوفيين كما مر، إذ لا تقع إلا متصلة باسم، للدلالة على النسب أو الصفة، وعليها حركات إعراب هذا الاسم المنسوب المذكر، أو على التاء المتصلة بها حال حكاية المفرد المؤنث، أو على التاء الواقعة بعد الألف المتصلة بها حال حكاية جمعه، أو باتصال علامات الإعراب الفرعية بها حال حكايتي المثنى بنوعيه وحكاية جمع المذكر.

حتى إن هذه الحروف المزيدة في (مَن) الاستفهامية – بخاصة الهمزة، والألف واللام، وياء النسب – لا يمكن الاستدلال بها على بناء (مَن) في صور الحكاية جميعها، بوصفها مما يصح دخوله أصلا على مبني أو معرب نحو: (أكتاب؟ - أهذا؟ - القلم – الآن[٨٨] – القرشي – كَمِّيٌ[٨٩]) وغيرها، حيث تشترك هذه الحروف في الدخول عليها – حتى وإن كان بدرجات متفاوتة - ، مما يعني نفي كون هذه الحروف من عوارض الإعراب مثلما عدم كونها من عوارض البناء – كما مر من قبل في كلام السيوطي - ، في حين أرى أن ياء النسب الملحقة بمن تنهض بإعراب صور الحكاية، لإمكان تحريكها بعلامات الإعراب الأصلية – رفعا ونصبا وجرا - ، أو أن يجيء بعدها علامات الإعراب الفرعية المتصلة بها – حال المثنى بنوعيه وجمع المذكر - ، وكذلك الحال بالنسبة للتاء الملحقة بمن بعد الياء، حيث يمكن أن تنهض بإعراب صورة الحكاية في (آلمنية) وأختها، وفي (آلمنيات) وأختها، لإمكان وقوع حركات الإعراب الأصلية عليها أيضا.

ثم لا التفات إلى ما نقل عن الكوفيين من أن ياء النسب اسم، إذ لو اتفق على كونها اسما لما صح القول بإعراب صور هذا النحو من الحكاية على إتباعها لما قبلها أو الاستئناف بها، ولأعربت (مَن) وأخواتها المزيدة بالحروف على الإضافة فقط، بل إن هذه الياء حرف ملحق باسم الاستفهام، وهي وما بقي من الحروف بمنزلة الاسم الواحد، وليست بحرف ولا شبيه بالحرف، ولم يظل آخره على حركة واحدة كالمبني، وإنما تحرك آخره بحركات إعراب لا بناء، والعامل فيه هو العامل في المسؤول عن نسبه نفسه – الواقع فيما قبل الحكاية - ، بوصف المحكي تابعا للمسؤول عن نسبه أو صفته.

فالظاهر لنا – بعد كل ذلك – عدم جواز القول ببناء صور الحكاية هنا، لا في حال إتباعها لما قبلها، ولا في حال الاستئناف بها في كلام مقطوع إعرابه عما سبق. وكأن ما أورده كل من أبي حيان وابن عقيل – بإجراء الخلاف في الحكم على هذا

النحو من الحكاية – مجرد نافذة، لاختبار مدى قبول القول بغير إعرابه، كالقول بالبناء على وجه الخصوص، الذي لا يبدو لنا قبوله بأية حال.

وكذلك لا يصح النظر إلى الحكاية تلك من جانبين، وهما: أصل ما كانت عليه (مَن) فيها من البناء قبل الحكاية ثم تراكيبها مع الحروف حال الحكاية، ليقال بعدئذ بتوسطها بين البناء والإعراب، بل ينظر فحسب إلى ما آلت إليه بعد الحكاية، ولا شأن لنا بأصلها قبل أن تحكى، حيث إن المحققين من النحويين يرفضون أصلا القول بالواسطة . لأنه يفضي إلى القول بأن الكلمة لا مبنية ولا معربة، بل الصحيح أحد حكمين إما البناء، وإما الإعراب[٩٠].

فلعله بذلك يمكن تأكيد القول بإعراب صور الحكاية جميعها، وبخاصة حين إتباع إعرابها إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته في جمل ما قبل الحكاية، رفعا ونصبا وجرا، تطبيقا لمبدأ الحمل المذكور من قبل في مستهل إعراب الصور، وتفعيلا لمبدأ الأخذ بإجماع جمهور النحويين الذين قالوا بالإعراب هنا، وطردا للباب على وتيرة واحدة، بعدم استثناء أي صورة من صور الحكاية هنا من هذا الحكم بالإعراب، لاشتمالها كلها على علاماته، الأصلية أو الفرعية.

٢) الحكاية باسم الاستفهام (أيّ) المزيد، وصوره، وحكمها الإعرابي :

يسأل بأيّ الاستفهامية عن العاقل وغيره – كما مر من قبل في أضرب الحكاية[٩١] - ، وفي الحكاية به هنا مزيدا ببعض الحروف خلاف، حيث نجد الرضي يقول: (وأجاز الأخفش الاستفهام بأي على وفق آلمني قياسا، فقال: يقال: ءآلائيّ؟، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره ...)[٩٢]. وقال أبو حيان: (وقيل: الأقيس أن يدخل فيه أيّ، لا ما، لأنها لغير العاقل، ولها حظ في الحكاية، فنقول لمن قال: رأيت الحمار : الأَيْويَّ ؟ نسبت إلى أيّ)[٩٣] . ولم يشر الرضي ولا أبو حيان إلى غير هاتين الصورتين من الحكاية بأيّ، اللتين تبدوان ممنوعتين عند الرضي، إذ يقول بعدئذ: (والوجه المنع، لعدم السماع، ولاستثقال الياءات ...)[٩٤].

ومن تحليل هاتين الصورتين نجد ما يأتي:

أن في رسم الصورة التي ذكرها الرضي – اضطرابا إملائيا، حيث رسمت هكذا (ءآلائي)؟ وكأنها استفهام عن صفة الآلاء التي هي بمعنى: النِّعم، وصواب رسمها: (آلأَيِّيّ)؟ بزيادة همزة الاستفهام، فالألف واللام – بإدغام الهمزتين - ، ثم بزيادة ياء النسب المشددة بعد ياء (أيّ) نفسها المشددة أيضا، لحكاية المسؤول عن نسب المفرد المذكر، غير العاقل، بها وبالصورة التي ذكرها أبو حيان، وهي: (الأَيْوِيّ)؟، التي زيد فيها اسم الاستفهام بالألف واللام، ثم ياء النسب في آخرها، بعد قلب الياء الأخرى في (أيّ) واوًا ، كراهة توالي أربع ياءات في صيغة الحكاية هنا.

ويبدو جواز الحكاية بأيّ المزيدة بالحروف مع كل عدد أو جنس كما مر في آلمنيّ؟ وأخواتها إلا جمع السلامة المذكر، الذي لا يكون إلا لعاقل[٩٥] . ويبدو أيضا جواز حكاية إعراب كل مسؤول عن نسبه مما جاز هنا، رفعا ونصبا وجرا.

فقياسا على الصورتين اللتين ذكر إحداهما الرضي عن الأخفش، والأخرى التي ذكرها أبو حيان يمكن في تصوري أن يحكى غير العاقل من المعارف مراعىً فيه الإعراب والعدد والجنس بالصور الآتية:

- إما بنحو: (آلأَيِّتِيّ)؟ أو: (آلأَيْوِتِيّ)؟ مع المفرد المؤنث لمن قال: (وضعَتْ الناقةُ)؟، أو: (اشتريت الناقةَ)، أو: (سرت على الناقةِ)، فتكون حركة ياء النسب المشددة في جمل الحكاية كحركة المسؤول عن نسبه أو صفته رفعا ونصبا وجرا.
- ونحو: (آلأَيِّتِيَّان)؟ أو: (الأَيْوِتِيَّان)؟ مع المثنى المؤنث رفعا لمن قال: (أكلت الناقة والعنزة عشبا) ونحو: (آلأَيِّتِيَّين)؟ أو: (الأَيْوتِيَّين)؟ نصبا أو جرا لمن قال: (اشتريت الناقةَ والعنزةَ)، أو: (حملنا متاعنا على الناقةِ والبقرةِ).
- ونحو: (آلأَيِّيَّان)؟ أو: (الأَيْوِيَّان)؟ لمن قال: (تسابق البعير والحصان)، و: (آلأَيِّيَّين)؟ أو: (الأَيْوِيِيَّين)؟ نصبا أو جرا لمن قال: (اشتريت الثور والبعير) أو: (سرت مع الجمل والحصان)، مع ملاحظة استثقال الياءات الأربع التي تعاقبت في بعضها.

- ونحو: (آلأَيِّيَّات)؟ أو: (الأَيْوِيَّات)؟ رفعا لمن قال: (سارت البقرة والناقة والعنزة) مع جمع المؤنث.
- ونحو: (آلأَيِّيَّاتِ)؟ أو: (الأَيْوِيَّاتِ)؟ نصبا أو جرا لمن قال: (اشتريت البقرةَ والناقةَ والعنزةَ) أو: (سرت مع البقرة والناقة والعنزة)، مع ملاحظة استثقال الياءات الأربع التي تعاقبت في بعضها.

وليس ثمة ما يدعو إلى حكاية العاقل باسم الاستفهام (أيّ) المزيد بالحروف – كما سبق مع غير العاقل - ، استغناء بالحكاية بنحو: (آلمنيّ)؟ وأخواتها الممكن استعمالها لحكاية العاقل من المعارف بالصور المتعددة المراعى فيها العدد والجنس والإعراب – كما سبق[٩٦] - ، حتى وإن جاز السؤال بأي الاستفهامية أصلا عن المعارف، كما سبق[٩٧].

أمّا إعراب هذه الصور من الحكاية فلم يُشِر الرضي ولا أبو حيان إليه، وفي تصوري أنه لا إشكال فيه، إذ إن (أيّ) معربة أصلا – كما سبق[٩٨] – وقد بقيت على حالها من الإعراب وهي مزيدة بالحروف حال الحكاية بها، وإعرابها من وجهين، إما على إتباعها للمسؤول عن إعراب نسبه أو صفته، وإما على الاستئناف بها كما مر من قبل أيضا. وبهذا لم يختلف إعرابها عن إعراب (آلمنيّ) وأخواتها كما مر، من حيث إعرابها بالحركات – حال حكاية كل من المفرد المذكر والمفرد المؤنث وجمعه - ، أو بالحروف حال حكاية المثنى بنوعيه، ومن حيث إتباعها والاستئناف بها أيضا.

والأولى من كل هذه الصور السؤال بأيّ عن أي عدد أو جنس أو إعراب مما ذكر – وهي مجردة من الحروف - ، أخذا بمنع الرضي لهذا الشكل من الحكاية، بوصفه غير مسموع، وربما اكتُفِي بالحكاية بنحو: (آلمنيّ) ؟وأخواتها مع العاقل وغير العاقل، على أن سيبويه – كما جاء في كلامه من قبل، وكما ذكر بعض النحويين عنه من قبل أيضا – أطلق الحكاية بها دون تخصيصها بالعاقل، وجعل غيرها لغير العاقل . وهو ما ذهب إليه بعض النحويين.

٣) الحكاية باسم الاستفهام (ما) المزيد، صوره، وحكمها الإعرابي :

ويغلب على هذا الاسم أن يسأل به عن غير العاقل من المعارف، عَلَما كان أم غير عَلَم . وتتحقق الحكاية به هنا بأن يسبقه همزة الاستفهام، ثم تلحق به ياء النسب المشددة، فيكون الاسم بما فيه من الزيادة محكيا بنفسه من خلال صورتين رئيستين، يتفرع منهما صور أخرى، للسؤال عن نسب غير العاقل أو صيغته.

فالصورتان الرئيستان هما: (آلمائيّ) و: (آلماويّ)، ويجوز حذف همزة الاستفهام منهما، ليقال: (المائيّ)؟ أو: (الماويّ)؟ قياسا على جواز حذفها كما مر من قبل في (المنيّ)؟ مع ملاحظة عدم إمكان إلحاق الياء في الصور الأربع إلا بعد الإتيان بهمزة بعد (ما) إشباعا للألف فيها، مع إمكان قلبها واوا – كما في النسبة إلى (كساء) ليقال: كسائي، أو: كساوي_[٩٩] – وكذلك ملاحظة حركة ياء النسب فيها بحسب حال إعراب المسؤول عن نسبه أو صفته قبل الحكاية – رفعا ونصبا وجرا - ، للسؤال عن نسب أو صفة غير العاقل من المعارف فإذا قيل: (وقع الحمارُ) قيل: (آلْمَائِيُّ)؟ أو: (الْمَاوِيُّ)؟ أي: (أهو الوحشيُّ)؟ وهكذا حين السؤال عن نسبه أو صفته نصبا وجرا مع تحريك ياء النسب بالفتح والكسر.

أما الصور الأخرى المتفرعة فلم أجد من النحويين من أشار إليها عند السؤال عن نسب أو صفة كل من : المفرد المؤنث، بنحو: (آلْمَائِيَّة)؟ أو: (آلْمَاوِيَّة)؟ وكذا بحذف همزة الاستفهام من أولهما . أو المثنى المذكر بنحو: (آلْمَائِيَّان)؟ أو: (آلْماوِيَّان)؟ حال الرفع، وحال حكايتي النصب والجر بنحو: (آلْمائِيَّين)؟ أو: (آلماوِيَّين)؟ وكذا بحذف الهمزة منها. أو المثنى المؤنث بنحو (آلمائِيَّتان)؟ أو: (آلماوِيَّتان)؟ في الرفع، وفي حكايتي النصب والجر بنح : (آلمائِيَّتَين) ؟ أو: (آلماوِيَّتَين ؟ وكذا بحذف الهمزة قبلها. أو جمع ما لا يعقل من الذكور والإناث بنح : (آلمائِيَّات)؟ أو: (آلماويَّات ؟ وكذا حال حذف الهمزة، مع ملاحظة تحريك التاء في حكايتي المثنى المؤنث والجمع بحركات المسؤول عن نسبه، رفعا ونصبا وجرا، وعدم جواز السؤال عن نسب أو صفة ما لا يعقل بما يشير إلى جمع السلامة لمذكر، بوصفه خاصا بمن يعقل فقط، ويغني عنه السؤال بصيغة جمع المؤنث

كما مثل له.

وهذا النحو من الحكاية وقف عنده بعض النحويين، ومنهم ابن يعيش، حيث يقول: (فعلى هذا لو قي : رأيت لاحقا وأريد البعير، وأردت أن تسأله عن صفته – فالقياس أن تقول: المائيّ ؟ أو: الماويّ، لأن ما تختص بما لا يعقل فاعرفه)[١٠٠] . وهذا ما قرره ابن عصفور أيضا[١٠١].

أما ابن الحاجب فيشير إلى ماذهب إليه بعض النحويين في هذا الأمر، فيقول: (وإن كان صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل – كالمكيّ والبصريّ – فلا يجوز: آلمنيّ اتفاقا، قال المبرد: القياس آلمائيّ؟ أو: الماوِيّ؟. قال السيرافي: تفريع منه (أي من المبرد) – وليس بمسموع ...)[١٠٢]. ويقول أبو حيان: (وقال المبرد: ...، وأما نسبة ما لا يعقل فالقياس بما، لأنها له، فإذا قيل: رأيت الحمار، وأردت نسبته – قلت: آلمائيّ؟ و آلماويّ؟ وقال مبرمان: إذا سألت عن نسب ما لا يعقل – نحو: أعوج، و: لاحق، و: ضمران – قلت: آلمائيّ؟ و: آلماويّ؟ لأنه لا يعقل، والسؤال عنه بما ...، وقال السيرافي...، فإن نسبت إلى ما لا يعقل – كالوحشيّ والبَكِيّ – قلت: آلمائيّ، و: آلماويّ؟ ... ولم يسمع: آلمائيّ وآلماويّ، إنما قاله المبرد ومبرمان بالقياس ...)[١٠٣].

ومذهب المبرد المذكور نجده أيضا عند ابن عقيل، على أن الصحيح في المسألة ماذكره سيبويه، ولم يسمع من العرب ما ذكره المبرد، بل قاله قياسا[١٠٤].

وعلى ذلك يمكن القول بأن حكم (آلمائيّ) و (آلماويَّ) في قياس المبرد ومبرمان لا يبعد عن حكم (آلمنيّ) فيما سبق، على أن كلا منهما معرب أيضا كإعرابها، وحركات الإعراب ظاهرة على الياء فيهما أيضا . فإذا كان المسؤول عن نسبه مرفوعا كانت علامة الرفع الضمة، فيحكى بنحو: (آلمائيُّ)؟ أو: (آلماويُّ)، لمن قال: (أتاني البعير) وإذا كان منصوبا كانت علامة النصب الفتحة، فيحكى بنحو: (آلمائيَّ)؟ أو: (آلماوِيَّ)؟ لمن قال: (امتطينا البعيَر)، وإذا كان مجرورا كانت علامة الجر الكسرة، فيحكى بنحو: (آلمائيِّ)؟ أو: (آلماوِيِّ)؟ لمن قال: (وضعنا المتاعَ فوقَ البعيرِ).

وبعد :

فذلك نموذج الحكاية موضع الدراسة، النحو الذي كانت أداة الاستفهام فيه على حدة – كل من (مَن)، أو : (أيّ)، أو : (ما)، المزيدة قبلها وبعدها، بصورها المتعددة، التي تحكي نسب كل من : المفرد أو المؤنث أو الجمع، تذكيرا أو تأنيثا، رفعا أو نصبا أو جرا. والنحو الذي سمع بعضه في كلام العرب، وبعضه الآخر من أقيسة النحويين ومما تقتضيه الدراسة من إكمال ما لزم من صوره بالقياس عليها أيضا.

ولعل من المناسب أن أتبع دراستي له بكلمة أخرى شاملة، تجمع ما تفرق فيه من معطيات لغوية ونحوية، وتجمل ما يتضمنه من فوائد، وما يقتضيه من متطلبات وذلك في خاتمة الدراسة الآتية.

خاتمة الدراسة :

حمدا لله – جل شأنه - ، وشكرا له على ما أنعم من الإعانة على إتمام هذا البحث، والوصول به إلى خاتمة المطاف، التي أُضَمِّنها أبرزَ ما له من مسائل وأحكام، مقرونة بأهم ما ارتأيته من نتائج وتوصيات فيما يلي:

١. أن للحكاية في العربية نماذج عدة من التعبير، وتتحقق بإحدى الجمل الخبرية أو الإنشائية، التي يظل فيها الكلم أو الكلام المعاد للحكاية على هيئته التي كان عليها قبل أن يحكى من غير تغيير في حروفه أو كلماته أو حركاته . وهذا هو المفهوم الأصلي الموافق لتعريف الحكاية في اصطلاح النحويين على نحو مباشر.

٢. من نماذج الحكاية ما يكون المحكي فيها مسؤولا عن نسبه أو صفته بأحد أسماء الاستفهام المزيدة ببعض الحروف الدالة عليه سواء أكان معرفة لعاقل أم لغيره، ومفردا أم مثنى أم جمعا، ومذكرا أم مؤنثا، مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا، وبعلامات أصلية حينا أم فرعية حينا آخر . وهذا في تصوري من الملحق بمفهوم الحكاية اصطلاحا، على نحو ما سأناقشه فيما بعد.

٣. أن ثمة ثلاثة أسماء استفهام رئيسة يتحقق بها وبالحروف المزيدة فيها هذا النحو من نماذج الحكاية، وهي كل من: (مَنْ، وأيّ، وما) المزيدة في أولها بهمزة الاستفهام غالبا، فالألف واللام بعدها، ثم في آخرها ياء النسب، ليقال مثلا: (آلمنيّ) ؟ مع العاقل كثيرا، و: (الأيويّ)؟ مع العاقل وغيره، و: (آلمائيّ)؟ لغير العاقل، وغيرها من صور الأسماء الثلاثة، التي تحكي العدد والجنس والإعراب، حالي الوصل والوقف على حد سواء. وقد ظهر في هذا النحو من الحكاية بأسمائه الثلاثة اشتراكها في كثير من مسائله وأحكامه، دون فروق تناهض كونه نموذجا واحدا من النماذج الملحقة بالحكاية، حتى وإن كان ثمة اختصاص لبعضها بالسؤال غالبا أو قليلا عن نسب العاقل أو غيره، إذ إن في الأمر متسعا كما أشير إليه في موضع دراسة الحكاية بكل منها.

٤. أن ما جعله النحويون من (آلمنيّ) و (الأيويّ) و(آلمائيّ) وأخواتها من الحكاية – إنما هو على نحو غير مباشر لمفهومها الاصطلاحي عندهم . إذ إن الظاهر في جمل الحكاية بها أنه قد استعيض بأحدها – وهي مزيدة بالحروف – عن المسؤول عن نسبه أو صفته، المفترض نقله من كلام سابق إلى جملة الحكاية دون تغيير في حروفه وحركاته، فلم يسأل عن نسب العلم أو صفته إلا بأحد هذه الأسماء المشتملة بخاصة على كل من : الألف واللام – الدالة على كون المسؤول عن نسبه أو صفته معرفة - ، وعلى ياء النسب – الدالة على كون المسؤول عنه نسبا أو صفة معينة - ، وعلى ما بقي من الحروف الزائدة، الدالة على العدد والجنس والإعراب . وهذا – في تصوري – يؤدي إلى إشكال في عد هذه الأسماء المزيدة بالحروف من نماذج الحكاية اصطلاحا عند النحويين، لبعد تصور أن المسؤول عن نسبه أو صفته – بما اشتمل عليه من عدد وجنس وإعراب – هو اسم الاستفهام نفسه المزيد بالحروف، فضلا عن أن جمل ما قبل الحكاية قد خلت من اسم منسوب إليه أو موصوف به، نحو: (آلقرشيّ)؟ أو (آلظريفيّ)؟ وغيرهما مما يقدره النحويون بعد الحكاية هنا، تبيانا للمقصود بنحو: (آلمنيَّ) ؟ المحكي

لمن قال : (رأيت زيدا)، وهكذا الأمر مع ما بقي من صور الحكاية بكل من (مَن) و(أيّ) و(ما) وهي مزيدة بالحروف . ولعل هذا ما يؤكد القول بأن معظم هذا النحو من الحكاية من أقيسة النحويين على بعض حكايات العرب، التي حكوا فيها العلم العاقل بمن الاستفهامية وهي مجردة من الحروف، مع إمكان حكاية النكرة بها، وهي ملحقة ببعض الحروف أيضا. وعليه فإن صور هذا النموذج من الحكاية إنما هي في تصوري مما يلحق بالمفهوم الاصطلاحي للحكاية، وليست من الحكاية على نحو مباشر.

٥. أن ثمة أحكاما وتنبيهات نحوية لهذا النموذج من الحكاية، أشار إليها بعض النحويين في معرض حديثهم عن بعض أسماء الاستفهام فيه، وتصلح أن تكون شاملة لكل من (مَن) و(أيّ) و(ما) المزيدة بالحروف في الحكاية بها في جميع صورها . ومن أهمها :

أ . أن السؤال عن النسب أو الصفة هنا لا يتحقق إلا بزيادة كل من الألف واللام وياء النسب على وجه الخصوص، ولا يتحقق بالاكتفاء بالألف واللام.

ب. يغلب سبق كل اسم استفهام منها بهمزة أيضا، تقوية لدلالة الاسم عليه. ويجوز عدم زيادة الهمزة، اكتفاء بما في الاسم منه.

ج. أن السؤال بكل اسم استفهام منها – وهو مزيد بالحروف – مخصوص بنسب المعرفة أو صفتها، دون السؤال بها عن ذات المعرفة نفسها، أو عن نكرة، الذي له نموذج آخر من الحكاية كما أشرت إليه في أضربها في مستهل الدراسة.

د. أن كثيرا من النحويين أطلقوا السؤال بنحو: (آلمني)؟ وأخواتها على نسب المعرفة العاقل أو صفته، وكذلك على نسب غير العاقل أو صفته من المعارف، دون تخصيص السؤال نفسه بالعاقل فقط كما عند المبرد. وكذا السؤال بنحو (الأيويّ)؟ وأخواتها، لكن الأولى عندي أن تكون لغير

العاقل، استغناء بنحو: (آلمنيّ) وأخواتها الجائز استعمالها مع العاقل وغيره عند جمهور النحويين. وأما السؤال بنحو: (آلمائيّ)؟ وأخواتها – التي كان بعضها من أقيسة كل من المبرد ومبرمان وغيرهما – فمخصص بنسب غير العاقل أو صفته فقط.

هـ. أن النسب المسؤول عنه بنحو (آلمنيّ) وأخواتها لا يقع غالبا إلا دالا على علم لعاقل – نحو: القرشيّ، أو التميميّ، وغيرهما - ، وقد يدل على علم لمكان – نحو: المكيّ، أو البصريّ، وغيرهما - ، أو على صفة عامة، نحو : الظريفيّ، أو: الطويليّ، وغيرهما.

و. أنه إذا فهمت الصفة المنسوبة دون فهم المنسوب إليه فإنه لا يحكى بشيء من صور هذا النموذج من الحكاية، بل يسأل حينئذ عن الذات المنسوب إليها، كأن يقال: (مَن زيدٌ القرشيُّ)؟ لمن قال: (جاءَ زيدٌ القرشيُّ)، ولا يقال: (آلمنيّ)؟ إلا على لغة من يحكي العلم المتبع في نحو : (قابلت زيدا القرشيَّ). وكذا الأمر على ما يبدو مع اسمي الاستفهام (أيّ) و(ما) المزيدين بالحروف أيضا في الحكاية بهما.

ز. أن جميع صور هذا النحو من الحكاية بالأسماء الاستفهامية الثلاثة المزيدة بالحروف – معربة على إتباعها لما قبلها – رفعا ونصبا وجرا – ويجوز إعرابها على الاستئناف بالرفع .

٦. يمكن أن تعد صور الحكاية باسمي الاستفهام (من) و(ما) المزيدين ببعض الحروف في أولهما وآخرهما – من المشكل الإعرابي ابتداء، وذلك حين النظر إلى أصل استعمال كل منهما في غير الحكاية ثم في جمل الحكاية . فبالرغم من كونهما من المبنيات أصلا إلا أنهما عوملا معاملة الأسماء المعربة، بسبب ما زيد عليهما من الحروف، وبخاصة ياء النسب، التي أُظهِرت عليها – وهي في آخر الاسمين – علامات الإعراب الأصلية في بعض صورهما . وعلامات الإعراب الفرعية في بعضها الآخر، رفعا ونصبا وجرا. وقد حركت نون (من) في (آلمنيّ)

وأخواتها بالكسر المجانس لحركة ياء النسب، وكذا الأمر في (آلمائيّ) وأختها (آلماويّ) بعد إشباع ألف (ما) الاستفهامية فيهما، لتصير همزة، وإمكان قلبها واوا. هذا من جانب. ومن جانب آخر ليس ثمة إشكال في إعراب ما أمكن من صور الحكاية بالاسم (أيّ) وهي مزيدة بالحروف أيضا، بوصفها من المعرب أصلا، وتظل على إعرابها في صور الحكاية كلها، حيث تظهر حركات الإعراب على ياء النسب الملحقة بها . الأصلية في بعض الصور، والفرعية في بعضها الآخر أيضا . وقد قلبت الياء الأخرى في (أيّ) حين الحكاية بنحو: (الأَيْوِيّ)؟ وأخواتها واوا، كراهة توالي أربع ياءات في صيغ الحكاية، مع كسر الواو، لتجانس حركة ياء النسب بعدها . دون هذا القلب في صورها الأخرى عند بعض النحويين.

٧. أن ما ينهض بإعراب كل من (مَن) و(ما) الاستفهاميتين – ياء النسب نفسها على وجه الخصوص، بوصفها مع الاسمين شيئا واحدا، وقد أجري عليها علامات الإعراب في جمل الحكاية، وبدونها لا يمكن الحكم على الاسمين بإعرابهما، بوصفهما من المبنيات على السكون أصلا . ولهذا لم نقف في تناولنا للحكاية بهذين الاسمين – وهما مزيدان بالحروف – على قول نحوي يضعف من إعرابهما هنا، حتى وإن فتح كل من أبي حيان وابن عقيل باب إجراء الخلاف في حكمهما من حيث الإعراب أو غيره – كما مر، بل الحكم بإعراب جميع صور الحكاية بهذه الأسماء الاستفهامية الثلاثة (مَن) و(أيّ) و(ما) وهي مزيدة بالحروف، لاتجاه معظم المعربين إلى ذلك . ولا مجال للقول فيها بالبناء البتة، لزوال شبه (مَن) و(ما) – على وجه الخصوص – بالحروف، وعدم تضمينهما معناها في الحكاية، ثم لا مجال هنا أيضا للقول بالواسطة بين البناء والإعراب، بوصفه اتجاها مرفوضا عند جمهور المحققين من النحويين، في أي موضع يكون فيه الكلم من المشكل الإعرابي.

٨. أنه بالرغم مما بدا لنا أن معظم هذا النحو من الحكاية من الأقيسة النحوية لا مما سمع عن العرب – إلا أن له من المميزات ما يسمح بمحاكاته والإفادة منه، وذلك لاشتماله على إمكانات عدة من طرق الاستثبات عن نسب المعارف العاقلة وغيرها أو عن صفاتها، بكل من (مَن) و(أيّ) و(ما) المزيدة ببعض الحروف الغني بجوانب عدة – من حيث العدد والجنس والإعراب ودقة التعبير – لا غنى عنها في حياتنا اللغوية. وكذلك ما يتميز به من الإيجاز، حيث الاكتفاء بالاسم مزيدا بالحروف في أوله وآخره، للدلالة على المسؤول عن نسبه أو صفته، دون الحاجة إلى تكرار ذلك في جمل الحكاية أنفسها، ليقال مثلا: (آلمنيّ)؟ بدلا من: (آلقرشيّ هو)؟ أو: (أهو القرشيّ)؟ حكاية لمن قال: (أكرمت محمدا)، وكذا الأمر فيما بقي من صور من الاستفهامية المزيدة بالحروف هي و(أيّ) و(ما). هذا بالإضافة إلى ما يتميز به هذا النموذج من الحكاية – بكل صوره أيضا – من الاستعمال غير المألوف وغير الشائع، الباعث على استظرافه وإيثار استعماله في لغة الحياة بعامة، ولغة الكتابة الأدبية بخاصة، تجديدا لطرق الكلام بالعربية واستشعارا لجمال تعبيراتها، حتى وإن كان بعضها من غير المسموع من كلام العرب، وإنما كان من أقيسة بعض النحويين، وبعضها الآخر مما قسته أيضا على ما قاله هؤلاء النحويون، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فضلا عن أن القياس نفسه أصل من أصول النحو العربي.

٩. طالما كان أسلوب الاستفهام بعامة من طرق الكلام وتراكيبه النحوية الحياتية، وأن له من الأسماء ما كان مجردا من الحروف، وكذا المزيدة بها ما يحقق بعض نماذج الحكاية بالجملة الاستفهامية، وطالما كان لنموذج الحكاية موضع الدراسة إمكانات ومميزات لغوية ونحوية وبلاغية، فعليه أدعو القائمين على مناهج التعليم – في مختلف مراحله – إلى الإفادة من باب الحكاية في العربية – بجميع ضروبها الإنشائية والخبرية - ، وذلك بتضمينها على هيئة جرعات تعليمية – في مناهج الدراسة، كيما يستشعر دارسو العربية جمالها، وتتاح لهم

محاكاتها، وتوظيف ما تدخره من إمكانات ومميزات في حياتهم اللغوية، نطقا وكتابة، بدلا من أن تظل حبيسة في مصنفات التراث النحوي، التي هي رافد رئيس من روافد دراسة تراكيب اللغة وقواعدها النحوية.

وبعد: فلعلي وفقت في هذه الدراسة بالوقوف على مسألة نحوية، أحسب أن لها من الأهمية في الدرس النحوي ما يشفع باختيارها، وجمع معلوماتها من مصادرها ومظانها، ثم تناولها بالدراسة، وتقديمها لدارسي العربية في وعاء بحثي مُحَكَّم، للإفادة منها في حياتهم اللغوية، نطقا وكتابة. مع رجائي أن تسد هذه الدراسة ثغرة في مكتبة الدراسات اللغوية والنحوية – التي هي فيما أظن بحاجة إليها - ، وأن تتحقق الآمال المعقودة من إعدادها ونشرها.

وحسبي الاجتهاد، والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

١. ينظر: القاموس المحيط، بيروت: دار الجيل، ج٤، ص٣٢٠، مادة (ح . ك . ى).

٢. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة: ط١، ١٣٧٦هـ، ج٦، ص٢٣١٧، مادة (ح . ك . ى).

٣. ينظر: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ ، ج٢ ، ص١٠٨٩.

٤. توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق أ.د/ فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٣هـ، ص٥٩١.

٥. كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ط٣ ، ١٤٠٣هـ، ج٣ ، ص٢٦.

٦. ينظر: كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ، ص٣٢٥ .

٧. شرح ألفية ابن معطي، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٠٨٩.

٨. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/عبد الإله نبهان، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٢، ص١٣٥.

٩. ينظر: شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، بغداد: دار الكتب، ١٩٨٠، ج٢، ص٤٦١.

١٠. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ، ج٣، ص٢٥٨.

١١. شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨هـ ، ص٣٠٠.

١٢. أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د/ سليمان بن إبراهيم العايد، ص٩١.

١٣. ينظر: كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،لابن هشام الأنصاري) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ج٤، ص٢٨٠.

والنوع الآخر: حكاية المعنى، ومنها: تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر.

١٤. ينظر: لسان العرب، بيروت: دار صادر،ط١٤١٤،٣هـ،مادة (ب.ن.ى)، ج١٤، ص٩٣.

١٥. ينظر: شرح كتاب الحدود ... ، مرجع سابق، ص١٦٢.

١٦. كتاب الجمل ... ، مرجع سابق، ص٢٦٠.

١٧. اللباب ... ، مرجع سابق، تحقيق د/ عبد الإله نبهان، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٢، ص٧٤.

١٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م ، ص١٠.

١٩. شرح كتاب الحدود ... ، مرجع سابق، ص١٦١- ١٦٢.

٢٠. ينظر: لسان العرب، مرجع سابق، ج١، ص٥٨٨، مادة (ع . ر . ب)

٢١. ينظر: شرح كتاب الحدود ... ، مرجع سابق، ص١٥٨.

٢٢. تسهيل الفوائد ... ، مرجع سابق، ص٧.

٢٣. شرح كتاب الحدود ... ، مرجع سابق، ص١٥٨.

٢٤. ينظر: شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة محمد علي صبيح، ط١٧، ١٣٩٥هـ، ج١، ص٤٣.

٢٥. ينظر: ص ٢٠ وما بعدها من هذا البحث.

٢٦. كتاب الجمل في النحو، مرجع سابق، ص٣٢٥.

٢٧. السابق، الموضع نفسه.

٢٨. السابق، الموضع نفسه.

٢٩. ومن نماذج الحكاية بالضرب الأول – الذي أشار إليه الزجاجي – أن يقال: (قال زيد: عمرو منطلق)، و: (قال زيد: خرج عمرو) – في حكاية اللفظ - ، وفي حكاية المعنى نحو: (قلت: حَقًّا) لمن قال: (لا إله إلا الله).

ونحو: (سمعتُ السماءَ تمطرُ). ومن الضرب الثالث عنده نحو: (رأيتُ قامَ زيدٌ) حكاية لمن اسمه (قام زيد)، ومثله نحو: (جاء وزيد)، و: (مررتُ بتأبَّطَ شَرًا) وغير ذلك من الحكاية بالجملة الخبرية.

٣٠. ينظر: السابق، ص٣٢٦- ٣٢٩ ، و٣٣٩- ٣٤٨.

٣١. السابق، ص ٣٢١.

٣٢. ينظر: ص ٤٠ وما بعدها.

٣٣. ينظر: كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤١٣- ٤١٤.

واللمع في العربية، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسين محمد شرف، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٣٢٢- ٣٢٣.

و: اللباب ... ، للعكبري، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٣٥- ١٣٦.

و: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٤١٨هـ، ج٢، ص٦٨٧- ٦٩٤.

و: المساعد ... ، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣ ، ص٢١٣- ٢٦٥.

و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ج١ ، ص٥٧- ٥٨.

٣٤. ينظر كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤٠٨- ٤٠٩.

و: المقتضب، لأبي العباس محمد بن اليزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، ١٣٨٢هـ، ج٢، ص٣٠٦.

و: كتاب الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج٢ ، ص٦٢.

و: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٨٢.

و: المساعد ... ، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣ ، ص٢٦٠- ٢٦١.

٣٥. ينظر تفصيلها في: كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢، ص٤٠٧- ٤٠٨.

و: كتاب الجمل ...، للزجاجي، مرجع سابق، ص٣٣٨ .

و: اللباب ...، للعكبري، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٩.

و: كتاب الكافية ...، لابن الحاجب، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥ .

و: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٨٠- ٦٨١ ، ٦٩٢.

و: المساعد ...، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣ ، ص٢٥٩- ٢٦٠.

٣٦. ينظر: ص٤٠ وما بعدها.

٣٧. ينظر: كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤١٩- ٤٢٢.

و: كتاب التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، بتحقيق د/ كاظم بحر المرجان، الموصل: مديرية دار الكتب، ١٤٠١هـ، ص٢١١.

و: تسهيل الفوائد ... ، لابن مالك، مرجع سابق، ص٢٤٩- ٢٥٠.

و: المساعد ...، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣، ص٢٧١- ٢٧٥.

٣٨. ينظر: المقتضب، للمبرد، مرجع سابق، ج٢ ، ص٣١١.

٣٩. ينظر: ارتشاف الضرب ... ، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٨١.

٤٠. ينظر: هامش (١) من ص١٠ من هذا البحث.

٤١. ينظر: علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الرياض: مكتبة الراشد، ط١، ١٤٢٠هـ، ص٤٢٩.

و: كتاب الجمل للزجاجي، مرجع سابق، ص٣٣١.

و: المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، بتحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، عمان: دار عمار، ط١، ١٤٢٤هـ، ص١٣٤- ١٣٥.

و: كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حموية، عمان: دار عمار، ط١، ١٤٢٣هـ، ص٦٩.

و: المفصل (وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني) لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت: دار الجيل، ط٢، ص١٤٩.

و: أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، ص٣٩١.

و: الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، بغداد: مكتبة العاني، ج١ ، ص٤٩٤- ٤٩٥.

و: تسهيل الفوائد ... ، لابن مالك، مرجع سابق، ص٢٤٨.

و: همع الهوامع ...، للسيوطي، مرجع سابق، ج١، ص٥٨.

٤٢. ينظر تفصيل القول في هذا النموذج من الحكاية وحكمه الإعرابي:

المقتضب، للمبرد، مرجع سابق، ج٣ ، ص٣٠٦.

و: كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، مرجع سابق، ص٢٠٩. وينظر له: المسائل المنثورة، مرجع سابق، ص١٣٩- ١٤٠.

و: كتاب الكافية، لابن الحاجب، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦١- ٦٢.

و: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص٧٧٩- ٧٨٠ .

و: شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ، ص٢٧٦- ٢٧٧.

و: الباب ... ، للعكبري، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٣٧- ١٣٩.

و: توجيه اللمع ...، لابن الخباز، مرجع سابق، ص٥٩٣- ٥٩٤.

و: كتاب البيان ...، لعمر الكوفي، مرجع سابق، ص٦٩٤- ٦٩٥.

و: شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٠٩٠.

و: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٨٤.

٤٣. ينظر: باب التسمية مثلا في :

كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٣ ، ص٢٣٢- ٢٣٤، ٢٦٨- ٢٦٩ ، ٣٢٦- ٣٣٥.

و: كتاب الجمل... ، للزجاجي، مرجع سابق، ص٣٣٩ .

و: المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرمي، تحقيق ودراسة أ. د/ منصور علي عبد السميع، القاهرة: دار السلام، ط١ ، ١٤٢٦هـ ، ج٣ ، ص١١٥٧- ١٢٦٣.

وارتشاف الضرب ... ، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٨٩٣- ٩٠٦.

٤٤. ينظر مثلا :

كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤١٣.

و: كتاب الجمل ...، للزجاجي، مرجع سابق، ص٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٧.

و: أسرار العربية، للأنباري، مرجع سابق، ص٣٩٠- ٣٩١.

و: شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، بيروت: عالم الكتب، ج٤ ، ص٢٠.

و: تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، مرجع سابق، ص٢٤٩.

و: المحرر في النحو، للهرمي، مرجع سابق، ج٣، ص١٢٥٧- ١٢٦٣.

و: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٩٥.

و: المساعد ...، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣ ، ص٢٦٦ ، ٢٧٠- ٢٧١.

٤٥. ينظر تفصيل هذه المعايير في :

شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة، مرجع سابق، ج١ ، ص٢٣٤ وما بعدها.

شرح ابن عقيل، لابن عقيل، مرجع سابق، ج١ ، ص٢٨- ٣٥ .

٤٦. ينظر: ص٩ ، ١٠من هذا البحث.

٤٧. ينظر: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد: مكتبة العاني، ١٩٨٦م، ص٣٢٩ .

٤٨. ينظر: ارتشاف الضرب ... ، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٩١.

٤٩. ينظر: السابق، الموضع نفسه.

٥٠. ينظر: السابق، الموضع نفسه.

٥١. ينظر: كتاب الكافية ... ، لابن الحاجب، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥.

وينظر أيضا: شرح المفصل، لابن يعيش، مرجع سابق، ج٤ ، ص٢٠ .

٥٢. ينظر: كتاب الكافية ... ، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥.

و: ارتشاف الضرب ...، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٩١.

٥٣. كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤١٥.

٥٤. ينظر: المقتضب، مرجع سابق، ج٢ ، ص٣١١.

وقد مثل المبرد للسؤال هنا بنحو: (آلقرشي)؟ وبغيرها من الصفات المسبوقة بهمزة الاستفهام بعد جملة (رأيت زيدا)، والمحكي هنا معرب، بإتباعه (زيدا) الواقع مفعولا به، فيكون صفة له، ويجوز رفعه على الاستئناف.

ولم أجد في غير هذا الموضع من مصنف المبرد ما يشير إلى تناوله هذا النحو من الحكاية، ولعله أشار إليه في مصنف آخر له، ولم نقف عليه، مع أن بعض النحويين يشيرون إلى كلام المبرد في هذه الحكاية، حين تخصيصه (آلمني) لحكاية العاقل، و(آلمائيّ) و(الماويّ) لغير العاقل، لكن سيبويه لم يخصص ذلك، بل في كلامه أعلاه ما يشير إلى الإطلاق، وستأتي حكاية غير العاقل في ص٤٠ وما بعدها.

٥٥. شرح المفصل، مرجع سابق، ج٤ ، ص٢١.

ثم أشار إلى حكاية نسب غير العاقل بقوله: (فعلى هذا لو قيل: رأيت لاحقا – وأريد: البعير، وأردت أن تسأله عن صفته – فالقياس أن تقول: المائيّ؟ أو: الماويّ؟).

٥٦. ينظر كلام الرضي في شرحه: كتاب الكافية...، لابن الحاجب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥ .

ومبرمان هو: محمد بن علي العسكري، من تلاميذ المبرد والزجاج، أخذ عنه الفارسي والسيرافي، له شرح كتاب سيبويه وكتاب الأخفش. توفي سنة ٣٤٥هـ.

ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ، بيروت: المكتبة العصرية، ١٣٨٤هـ، ج١ ، ص١٧٥- ١٧٧.

٥٧. وأبو العلا إدريس هو: إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي، نحوي وأديب ومقرئ، توفي سنة ٦٤٧هـ.

ينظر: بغية الوعاة ...، للسيوطي، مرجع سابق، ج١ ، ص٤٣٦.

٥٨. ينظر: ارتشاف الضرب ... ، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٩١- ٦٩٢.

٥٩. ينظر: المساعد ... ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص٢٦٥ .

وستأتي حكاية غير العاقل بنحو (آلمائي)؟ وأخواتها في ص٤٠ وما بعدها.

٦٠. الإيضاح ... ، مرجع سابق، ج١ ، ص٤٩١.

٦١. انظر: كتاب الكافية ... ، لابن الحاجب، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥.

٦٢. ينظر: الإيضاح ...، مرجع سابق، ج١، ص٤٩١.

٦٣. ينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة، دراسة وتحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، المدينة: مكتبة دار الزمان، ط١، ١٤٢٦هـ، ج٢، ص١٠٦٤.

٦٤. ينظر: ارتشاف الضرب ...، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩١.

٦٥. ينظر: شرح المفصل، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠.

٦٦. ارتشاف الضرب ...، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩١.

٦٧. تجوز حكاية العلم الموصوف إذا كانت الصفة والموصوف شيئا واحدا – نحو: (من زيدًا بن محمد)؟ لمن قال: (رأيت زيدَ بنَ محمد). أما حال كون الصفة ليست مع الموصوف شيئا= =واحدا فلا يحكى، فإذا قيل: (رأيت زيدًا الطويلَ) فلا يقال إلا برفع العلم: (من زيدٌ الطويلُ)؟.

ينظر تفصيل هذا الشرط في: السابق نفسه، الجزء نفسه، ص٦٩٣.

وانظر أيضا: كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢ ، ص٤١٣- ٤١٤.

و: علل النحو، للوراق، مرجع سابق، ص٤٢٩.

و: كتاب الجمل ...، للزجاجي، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٢.

و: المسائل المنثورة، للفارسي ، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٥- ١٣٦.

و: أسرار العربية، للأنباري، مرجع سابق، ص٣٩١.

و: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٥.

و: المساعد ...، لابن عقيل، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٨.

و: همع الهوامع ...، للسيوطي، مرجع سابق، ج٥، ص٣٢٥.

٦٨. شرح المفصل، مرجع سابق، ج٤، ص٢٠.

٦٩. ثمة خلاف بين النحويين في ياء النسب، من حيث كونها حرفا عند جمهورهم، وكونها اسما مجرورا بالإضافة فيما نقل عن الكوفيين، لكن رد عليهم بما يلزم.

ينظر: حاشية محمد بن علي الصبان، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت: دار الفكر، ج٤ ، ص١٣١.

٧٠. كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٤١٥.

وتكملة كلامه بعدئذ: (فإن قال: القرشي نصب، وإن شاء رفع على هو ...) يريد بذلك ما يجوز في (القرشي) من النصب على إتباع الصفة لما قبلها، وإذا كانت جوابا عن حكاية النصب – نحو: (ألمني)؟ لمن قال: (رأيت زيدا) - ، وما يجوز فيها من الرفع على الخبر المحذوف، وذلك على الاستئناف، كما مر من قبل في التعليق على كلام المبرد في ص ٢٣ ، هامش (٢).

٧١. المقرب، مرجع سابق، ص٣٢٩.

٧٢. ارتشاف الضرب ... ، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩١.

٧٣. السابق، الموضع نفسه.

٧٤. المساعد ...، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٥.

٧٥. كتاب الكافية ... ، لابن الحاجب، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥.

٧٦. السابق، الموضع نفسه.

٧٧. شرح ألفية ابن معطي، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٠٩٣.

٧٨. السابق، الموضع نفسه.

٧٩. السابق، الموضع نفسه.

٨٠. شرح المقرب ...، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٦٤.

٨١. هكذا وردت في كلام ابن النحاس، ولعل صوابها: (بمنزلته).

٨٢. السابق، الموضع نفسه.

٨٣. كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج٢، ص٤١٥.

وينظر: المقتضب، للمبرد، مرجع سابق، ج٢ ، ص٣١١.

٨٤. القول بشبه المبني بالحرف لفظا ومعنى هو القول المختار من أقوال النحويين.

ينظر: تفصيل المسألة في: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، مرجع سابق، ج١ ، ص٣١ ، ٣٤.

و: همع الهوامع ...، للسيوطي، مرجع سابق، ج١ ، ص٤٨.

٨٥. ينظر: كتاب الكافية في النحو، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢ ، ص٦٥.

٨٦. ينظر: همع الهوامع، ج١، ص٤٩.

والعوارض التي ذكرها: الإضافة، ومعنى (كل) – إذا أضيف الاسم إلى النكرة، ومعنى (بعض)، إذا أضيف إلى معرفة.

٨٧. ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ج١ ، ص٨٩- ٩٠.

٨٨. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٣٨٠هـ، ج٢، ص٥٢٠- ٥٢٤.

و: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، بغداد: مؤسسة دار الكتب، ١٩٧٥م، ص٢١٦- ٢١٧.

و: شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج١، ص١٧٩- ١٨٠.

و: دخول الألف واللام في (الآن) هنا لتعريف الحضور، بمعنى: هذا الوقت، أو أنها زائدة.

٨٩. ينظر: شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج١ ، ص١٦٥.

٩٠. من المختلف في حكم إعرابه: المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قيل فيه ، إضافة إلى قولي البناء والإعراب. ولي في هذه المسألة بحث قابل للنشر كما هو موضح أدناه.

وتنظر أقوال المانعين للقول بالواسطة في :

أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسيني العلوي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ، ج١، ص٤.

و: اللباب ...، للعكبري، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.

و: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، ومعه كتاب واضح المسالك ... ، لمحمد محيي الدين عبد ، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ج١، ص٣٩.

و: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مصر: دار الفكر، ج١، ص٤٧.

و: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ، ج١، ص٢٦ .

و: الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، إشراف وتقديم خليل الميس، دار القلم، ١٩٨٦م، ص٢١.

والبحث المنشور في: مجلة جامعة طيبة، العلوم التربوية، البحث رقم (٤٠١)، بعنوان (حكم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث البناء والإعراب والتوسط بينهما)، ١٤٢٧هـ.

٩١. ينظر: الصفحات ٩، ١٠، ١٢ من هذا البحث.

٩٢. كتاب الكافية ...، لابن الحاجب، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

٩٣. ارتشاف الضرب ... ، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩.

٩٤. كتاب الكافية ...، لابن الحاجب، بشرح الرضي، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

٩٥. ينظر: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، مرجع سابق، ج١، ص٦٠- ٦١.

٩٦. ينظر: ص٢٠ وما بعدها .

٩٧. ينظر: ص١٢.

٩٨. ينظر: ص١٢.

٩٩. ينظر: شرح المقرب ... ، لابن النحاس، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٦٥.

١٠٠. شرح المفصل، مرجع سابق، ج٤، ص٢١.

١٠١. ينظر: المقرب، مرجع سابق، ص٣٢٩.

١٠٢. كتاب الكافية ...، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

١٠٣. ارتشاف الضرب ...، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩١- ٦٩٢.

وزاد أبو حيان: (وقيل: الأقيس أن يدخل فيه أي، لا ما، لأنها لغير العاقل، ولها حظ في الحكاية ...).

وقد سبق القول في هذه الحكاية من قبل، ص٣٨ وما بعدها.

١٠٤. ينظر: المساعد، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٥.

و: كتاب سيبويه، لسيبويه، ج٢، ص٤١٥، في إطلاقه (المنيّ)؟ ولم أعثر على رأي المبرد في كتابه ، حيث سبق أن أشرت في ص٢٣ وما بعدها وكذا في هامشها رقم (٢) – ما ذكره المبرد من هذا النحو من الحكاية.

المراجع :

١. أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، للدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، - : - ، - ، - .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د/ رجب محمد عثمان، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ

٣. أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، - ، - .

٤. أمالي ابن الشجري، لابن الشجري هبة الله بن علي الحسيني العلوي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ .

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، - : دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ .

٦. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، بغداد : مطبعة العاني، - ،- .

٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت : المكتبة العصرية، - ، ١٣٨٤هـ .

٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، تحقيق محمد كامل بركات، مصر: دار الكتاب العربي، - ، ١٩٦٧م.

٩. توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق أ.د/ فايز زكي دياب، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٣هـ .

١٠. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، بغداد: مؤسسة دار الكتب، - ، ١٩٧٥م .

١١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، بيروت : دار الفكر، - ، ١٣٩٨هـ.

١٢. حاشية محمد بن علي الصبان على شرح محمد بن علي الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت : دار الفكر، - ، - .

١٣. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي محمد بن محمد الأشموني، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، - .
١٥. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل ...، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر : دار الاتحاد العربي للطباعة، ط١٧، ١٣٩٥هـ.
١٦. شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، الرياض : مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٧. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك، لأبي محمد بن هشام الأنصاري، مصر : دار الفكر، - ، - .
١٨. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، د/ صاحب أبو جناح، العراق : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، - ، ١٤٠٢هـ.
١٩. شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري، - : - ، - ، ١٤٠٨هـ.
٢٠. شرح اللمع في النحو، لأبي ناصر القاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢١. شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، بيروت : عالم الكتب، - ، - .
٢٢. شرح المقرب المسمى التعليقة، لمحمد بن إبراهيم بهاء الدين بن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ط١، ١٤٢٦هـ.
٢٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة : - ، ط١، ١٣٧٦هـ.
٢٤. علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٥. القاموس المحيط، للفيروزابادي، بيروت : دار الجيل، - ، - .
٢٦. كتاب البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق د. علاء الدين حموية، عَمان : دار عمار، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٧. كتاب التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، الموصل : مديرية دار الكتب، - ، ١٤٠١هـ.

٢٨. كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ .
٢٩. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت : عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٣٠. كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك (وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، - ، - .
٣١. كتاب الكافية في النحو، لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب، بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، بيروت : دار الكتب العلمية، ط٣، - .
٣٢. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، بإشراف وتقديم خليل الميس، بيروت: دار القلم، - ، ١٩٨٦م.
٣٣. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت : دار الفكر، ط١، ١٤٢٢ هـ (للجزء الأول) . وتحقيق د/ عبد الإله نبهان (للجزء الثاني).
٣٤. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت : دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ .
٣٥. اللمع، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق د/ حسين محمد شرف، القاهرة : عالم الكتب، - ، - .
٣٦. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، حكم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث البناء و الإعراب والتوسط بينهما، للدكتور إبراهيم بن حمزة الصبيحي، البحث رقم (٤٠١)، ١٤٢٧هـ .
٣٧. المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرمي، تحقيق ودراسة أ. د/ منصور علي عبد السميع، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٦هـ.
٣٨. المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار، الأردن : دار عمار، ط١، ١٤٢٤هـ.
٣٩. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، دمشق : دار الفكر، - ، ١٤٠٠هـ .
٤٠. المفصل (وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني) لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت : دار الجيل، ط٢، - .

٤١. المقتضب، لأبي العباس محمد بن اليزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت : عالم الكتب , - ، ١٣٨٢هـ.
٤٢. المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد : مطبعة العاني، - ، - .
٤٣. النحو الوافي، لعباس حسن، القاهرة : دار المعارف، - ، - .
٤٤. همع الهوامع في شرح الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، - ، - .

Narration by "Who, Which, What" interrogative with some letters, and its policy from structure and analysis

Ibrahim Bin Hamza Hassan Al-Sobaihi

Arabic Language Dept.
College of Education and Human Sciences
Taiba University, Saudi Arabia

Abstract:

The research includes the following:

Introduction: includes; research definition, research limits, aims of the research, research contents, research methodology.

Research Pivots:

1. The colloquial and its motiles, its relation with structure and analysis in the grammar lessons.
2. Shapes of narration by "Who, Which, What" interrogative with some letters, and its policy from analysis.

   And each pivot has some detailed points, followed by summary and list of references.

The research is interested with: studying one model of narration with some structural statements, that is narration by "Who, Which, What" interrogative with some letters. Which points to the responsible about its character. Then explaining the opinion of grammar scientists.

And form the aims of this research: explaining the characteristics of the linguistic, grammaristic and eloquence narration. And clearing the ambiguity in the heritage grammar book. And completing the shortage in it. And renewing it. In order to benefit from it in the library of linguistic and grammar.

Research references: this study depends on the heritage grammar books which interested in similar studies, in addition to the ancient and recent available references.

Research summary, results, and recommendations:
Include: summary for the most important points, and results, also some recommendation. Such as:

- The narration style in Arabic language is not only limited by taking the speech as it is without changing its, but also it can narrate a characteristic of definite name, e. g. (who is he?) i. e.
  Is he the Qraishi or Zoraifi? To whom said: (I saw Zaid), etc., which was used to ask about characters or relations.
- All narration types in question names which include letters, are dealt with

them as analyzed names when letters are added to them. Grammar Scientists are different in their policy in both structure and analysis.

- This type of narration has its own linguistic, grammar, and eloquence characteristics, which are not available in other narration models, where it is rich in linguistic and semantic analysis.
- This type of narration is enclosed in the heritage grammar books, and needs to be explained among the Arabic speaking people.